الفصل الرابع

العلاقات المصرية ـ الأمريكية وصنع القـرار السياسي المصري أثناء أزمة الخليج 90-1991

obeikandl.com

المبحث الأول

الموقف المصري من أزمة الخليج وحرب تحرير الكويت 90-1991

لقد قامت السياسة المصرية طوال حكم الرئيس مبارك على أساس عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى ، وعدم التورط في النزاعات التي لا تمثل تهديداً مباشراً لمصالحها ، واعتمدت أسلوب الحوار كأفضل السبل - من منظور صانع القرار - للخروج من الأزمات ، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك: أزمة أكيلى لورو واختطاف الطائرة ، وأزمة عودة جثث المصريين من العراق بعد الحرب العراقية الإيرانية ، وأزمة حلايب وشلاتين مع السودان[1] .

إلا أن أزمة الخليج قد شكلت متغيراً جديداً بالنسبة لنطاق حركة الدبلوماسية المصرية، على نحو اقتضى معه أن يكون لمصر موقف أو سياسة إزاء الأزمة بما يتفق وتصاعد حدتها وتعقد سبل تطويقها واحتوائها وتعاظم تداعياتها[2] ، حيث وجدت مصر نفسها أمام موقف بالغ الحساسية ، فطرفي الأزمة دولتين عربيتين ، وإحداهما عضو بمجلس التعاون العربي الذى تنتمى إليه مصر[*] ، فضلاً عما تمثله تلك الأزمة من مخاطر حقيقية تهدد الامن القومي المصري ومكانة مصر العربية ودورها الإقليمي، مما شكل تحدياً للسياسة المصرية[3] ، الأمر الذى استوجب دوراً مصرياً سريعاً ومؤثراً لاحتواء الأزمة ، وانطلاقاً من ذلك سارت معالجة مصر للأزمة في محورين رئيسيين :

---

(1) عزت عبد الواحد سيد محمود . مرجع سابق ، ص 316 .

(2) د/ أحمد عبد الونيس . "انعكاسات حرب الخليج على السياسة المصرية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي". في : د/ مصطفى علوى (تحرير) . حرب الخليج والسياسة المصرية . مرجع سابق ، ص 129 .

(*) تشكل مجلس التعاون العربي كتجمع اقتصادي تنموي من كل من : مصر والأردن والعراق واليمن الشمالي ، في السادس عشر من فبراير 1989 ، وكان تجمعاً مفتوحاً للدول العربية الأخرى الراغبة في الانضمام إليه .

(3) Dina Haseeb & malak Rouchdy . Op. Cit. , P 72 .

أيضاً : د/ على الدين هلال . مرجع سابق ، ص 288 .

1 ـ عدم شرعية الغزو أو الاحتلال بالقوة وما يترتب عليه من آثار ، وعلى الرغم من الخطأ الكبير الذى ارتكبه العراق فإن مصر لا تريد أن يتحمل الشعب العراقي ذنب وجريمة حكامه .

2 ـ أنه إذا تركت هذه الجريمة دون ردع ، فإن هذا يخلق مبرراً للتدخل الأجنبي بموافقة المجتمع الدولي لحماية المصالح الحيوية ، التي أصبحت تملك صفة الشرعية الدولية[1] .

ويرى بعض المحللين ، أن الموقف المصري خلال الأيام الأولى للأزمة ، كان حاسماً في تقرير الاتجاه الذى سارت فيه الأحداث فيما بعد ، مما يعكس أهمية مصر وثقلها في العالم العربي ودورها القيادي والتبعات الخطيرة التي تقع على عاتقها[2] ، فعقب الغزو مباشرة بذلت مصر مرة أخرى جهوداً مكثفة لاحتواء الموقف[*] ، حيث أجرى الرئيس مبارك اتصالات مكثفة مع كل من أمير الكويت والعاهل السعودي والرئيس السوري والرئيس اليمنى والرئيس العراقي والعاهل الأردني[3] .

ورغم رفض مصر القاطع للغزو ، إلا أنها لعبت دوراً في تأجيل صدور بيان وزراء خارجية الدول العربية ـ الذين كانوا مجتمعين بالقاهرة ـ إلى ما بعد زيارة الملك حسين لبغداد ، وذلك لإفساح الطريق أمام المشاورات الجارية لاحتواء الأزمة[4] ، ولكن استجابة لضغط الرأي العام المصري أصدرت

---

(1) لواء دكتور/ زكريا حسين أحمد. السياسة العسكرية المصرية في التسعينات . القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، 1992 ، ص 175 .

(2) أسامة خالد . المستقبل العربي في العصر الأمريكي . القاهرة : مركز القادة للكتاب والنشر ، 1992 ، ص209 .

(*) حول الجهود المصرية لاحتواء الموقف قبل حدوث الغزو ، أنظر: رسالة الباحث للماجستير . مرجع سابق ، ص ص 278- 280 .

(3) الهيئة العامة للاستعلامات . موقف مصر من أزمة الخليج . القاهرة : 1991 ، ص 4 .

(4) أيمن السيد عبد الوهاب . "مصر ومحاولة احتواء الأزمة" . السياسة الدولية ، عدد 102، (أكتوبر 1990) ، ص 31 .

الخارجية المصرية بيانها في الثالث من أغسطس مطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت ، والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت بالقوة ، وترك الشئون الداخلية في الكويت للشعب الكويتي ليقررها بإرادته الحرة وقراره المستقل[1] .

وفى تلك الأثناء التقى سعدون حمادي ـ نائب رئيس الوزراء العراقي ، مع الدكتور عصمت عبد المجيد ـ وزير الخارجية المصري آنذاك ، وحاول اقناعه بأنه من مصلحة مصر عدم تقديم أو تبنى مشروع قرار يدين العراق في مجلس وزراء خارجية الدول العربية ، وحاول إغراء مصر بعدة طرق ، إلا أن الوزير المصري أوضح له ثبات موقف مصر والرئيس مبارك في هذا الشأن[2] . ولقد أدان مجلس وزراء خارجية الدول العربية في الثالث من أغسطس بالقاهرة العدوان العراقي ، ورفض أي آثار مترتبة عليه ، وذلك بأغلبية 14 صوتاً من 21[3] .

وفى هذه الأثناء ، كان الموقف على المستوى الدولي يزداد توتراً ، حيث اجتمع مجلس الأمن الدولي عدة مرات وأصدر قرارين في هذا الشأن :

الأول ـ رقم 660 ، في الثاني من أغسطس ، والذى أدان العراق وطالب بالانسحاب الفوري بلا شروط ، ودعا كل من العراق والكويت إلى البدء في الحال مفاوضات مكثفة لتسوية خلافاتهما .

والثاني ـ رقم 661 ، وصدر في السادس من أغسطس ، والذى فرض عقوبات اقتصادية وتجارية وعسكرية على العراق ، وحظر التعامل مع

---

(1) بيان الرئيس مبارك فى المؤتمر الصحفي العالمي 1990/8/8 . الهيئة العامة للاستعلامات . موقف مصر من أزمة الخليج . مرجع سابق ، ص 186 .

(2) د/ محمد عصمت عبد المجيد . زمن الانكسار والانتصار. (مذكراته) ، القاهرة : دار الشروق، 1998 ، ص 232 .

(3) الهيئة العامة للاستعلامات . موقف مصر من أزمة الخليج . مرجع سابق ، ص 4 ،397 .

الحكومة العراقية[1] .

وفى السابع من أغسطس أعلنت الولايات المتحدة أنها قررت إرسال قوات أمريكية إلى السعودية للدفاع عنها حال تعرضها لأى عدوان[2] ، وفى نفس اليوم وصلت بعثة مصرية إلى منطقة حفر الباطن بالسعودية ، وباشرت مهمتها في توفير الرعاية لكافة الأسر المصرية الموجودة بالمنطقة بالتعاون مع السلطات السعودية[3] .

وفى تلك اللحظات الحرجة قام الرئيس مبارك بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ بالقاهرة ، بعد استشارة عدد من القادة العرب لعقده بعد ساعات قليلة من الدعوة إليه[4] ، إلا أن الرئيس مبارك نفى حينذاك أن يكون لمصر قوات في الخليج أو أنه قام بتحريك قوات أو أنه تم الحديث معه في هذا الشأن ، ولكنه أعلن صراحة أنه إذا طلب منه أن يكون مشتركاً مع قوات عربية لبلد ما في إطار قوات عربية مشتركة للتأمين، وليس اشتراك مع قوات أجنبية ، فإن مصر لن ترفض ذلك من أجل الوصول إلى حل عربي للأزمة[5] .

والواقع أن إمكانية الوصول إلى حل عربي للازمة في ذلك الوقت كانت تتلاشى ، حيث بدأ وصول قوات مغربية إلى السعودية ، وراحت مصر تستعد لإرسال مجموعة إدارية تستطلع أماكن تمركز القوات في المملكة[6] .

وعلى المستوى الدولي بدأ العالم في التحرك عسكرياً بقيادة الولايات المتحدة ، التي صنعت رأياً عاماً أمريكياً وعالمياً أصبح متقبلاً تماماً لأى

---

(1) أنظر نص القرارين ، في : المرجع السابق ، ص 408،409 .

(2) المرجع السابق ، ص 5 .

(3) مؤسسة الأهرام . الأهرام الاقتصادي ، عدد1126 ، (13 أغسطس 1990) ، ص 26 .

(4) إبراهيم نافع . الفتنة الكبرى .. عاصفة الخليج . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1992 ، ص 43 . أيضاً: الهيئة العامة للاستعلامات . موقف مصر من أزمة الخليج . مرجع سابق ، ص 6 .

(5) حديث الرئيس في المؤتمر الصحفى العالمى 1990/8/8 ، مرجع سابق ، ص 188 .

(6) محمد حسنين هيكل . حرب الخليج .. أوهام القوة والنصر . مرجع سابق ، ص 416 .

إجراء عسكري ضد العراق ، على أساس أن المشكلة لم تعد مشكلة شرق أوسط ، بل أصبحت مشكلة عالمية تمس أمن العالم وتهز اقتصاده ، وبدأت القوات الأمريكية تنتشر على الأراضي السعودية ، كما بدأت الأساطيل وآلات الحرب الدولية في التدفق إلى المنطقة[1] .

وقبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ ، كان الرئيس مبارك قد قابل كل من : عزة إبراهيم في السابع من أغسطس ، وطه ياسين رمضان في يوم التاسع ، وتبلورت محصلة اللقاءين في أن العراق يعتبر ضمه للكويت اجراءً نهائياً لا رجعة فيه ولا تفاوض ولا تنازل بشأنه ، لأن الكويت على حد قولهما هي جزء من التراب الوطني العراقي[2] . ولقد انعقدت القمة العربية في صباح العاشر من أغسطس ، وطالب الرئيس مبارك بانسحاب القوات العراقية من الكويت واحترام حقوق الشعب الكويتي وعودة الحكومة الشرعية التي كانت قائمة قبل الغزو ، إلا أنه انتقد ضمناً موافقة السعودية على استقبال القوات الأمريكية[3] .

حيث كان الرئيس مبارك يرى أنه لو حدث وانفردت دول التحالف الأجنبية بحماية دولة الكويت وتحريرها ، فإنه سيترتب على ذلك وضعاً غريباً جداً في المنطقة ، مفاده أن العرب غير قادرين على حماية نظامهم العربي ، مما يقضى تماماً على مفهوم المنظومة العربية ويهدد الأمن القومي العربي ، ومن ثم يجب أن يكون للدول العربية دور فعال في حل هذه الأزمة[4] .

---

(1) إبراهيم نافع . الفتنة الكبرى .. عاصفة الخليج . مرجع سابق ، ص 45 .

(2) محمد حسنين هيكل . حرب الخليج .. أوهام القوة والنصر . مرجع سابق ، ص ص 414 - 418 .

(3) بيير سالينجر وايريك لوران . الملف السرى لحرب الخليج . ترجمة/ محمد مستجير . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1991 ، ص 252 .

(4) د/ أسامة الباز . "مبارك صورة من قريب" . مرجع سابق ، ص 23 .
أيضاً : لواء دكتور/ زكريا حسين أحمد . مرجع سابق ، ص 175،176 .

وبعد ممارسة دور مصري نشط[1] ، صدرت قرارات القمة مؤكدة على إدانة الغزو العراقي وعدم الاعتراف بضم الكويت ، والمطالبة بسحب القوات العراقية وتأكيد سيادة الكويت على أرضه وعودة الشرعية ، ولعل أهم بنود هذه القرارات كان البند السادس ، الذى نص على الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بنقل قوات عربية لمساعدة قواتها دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي[2] .

وإذا كانت قرارات القمة ، خاصة هذا البند السادس[*] ، هي التي أعطت الشرعية لإرسال القوات المصرية إلى الخليج ، فإن الاتصالات المصرية ـ الأمريكية والمصرية السعودية ، التي جرت خلال الأيام التي سبقت الإرسال الفعلي للقوات هي التي بلورت التحرك المصري وعجلت به ، ففي أعقاب إبلاغ الرئيس مبارك للملك فهد في 3 أغسطس أن لواءين عراقيين يتجهان صوب حدود المملكة ، وتأكد الأخير من صدق هذه المعلومة من الرئيس الأمريكي عبر اطلاعه على صور الأقمار الصناعية ، طلب في نفس اليوم من كلا الرئيسين إرسال قوات لحماية المملكة ، وتمت الاستجابة له منهما ، ووفقاً لما أعلنه الرئيس مبارك فإن مصر قررت إرسال القوات في ذلك اليوم ، إلا أنه لم يعلن عن ذلك في حينه لاعتبارات سياسية[3] ، إلا أنه مع تصاعد الأزمة أعلن عن هذه الاستجابة ، وبدأت طلائع تلك القوات في الوصول إلي السعودية والإمارات العربية في الحادي عشر من أغسطس ، وذلك استناداً

---

(1) للمزيد حول الدور المصري في القمة والاتجاهات المختلفة داخل المؤتمر، أنظر :
- إبراهيم نافع . الفتنة الكبرى .. عاصفة الخليج . مرجع سابق ، ص ص 46-49 .
- John Simpson . From The House Of War . London : Arrow Books , 1991 , P 138 .

(2) حول البيان الختامي للقمة ونص القرارات ، أنظر :
- الهيئة العامة للاستعلامات . موقف مصر من أزمة الخليج . مرجع سابق ، ص 370،371 .

(*) يلاحظ أن قرارات القمة صدرت بموافقة 12 دولة ومعارضة اثنتان ، وامتناع أربعة عن التصويت ، وتحفظ اثنتان ، في حين لم تشارك تونس في أعمال القمة . حول ذلك أنظر :
- د/ بطرس بطرس غالي . حصاد الدبلوماسية المصرية عام 1990 . مرجع سابق ، ص 38 .

(3) عبد الستار الطويلة . أزمة الخليج .. حرب أم سلام؟ . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1991 ، ص 193،194 .

إلى قرارات القمة والتزاماً من مصر باتفاقية الدفاع العربي المشترك[1] .

ولقد حددت منذ البداية مهمة هذه القوات في الدفاع عن السعودية ودول الخليج ضد الاحتمالات القوية لتوسيع رقعة العدوان العراقي ، مع التأكيد على أنها ستعمل تحت القيادة السعودية ولغرض دفاعي بحت[2] .

وعلى الرغم من أن هذه القوات قد وضعت تحت القيادة السعودية ، إلا أن القيادة العامة للقوات المسلحة قد اضطلعت بالدور الرئيسي في مجال التخطيط لأعمال القوات المصرية وتنسيق التعاون مع القوات العربية المشتركة[3] .

ولقد كانت مصر على استعداد لإرسال قوات كبيرة ، لكن السلطات السعودية كانت ترى في البداية ، ألا يزيد عدد القوات المصرية على مجموعة لواء (أي خمسة آلاف جندي) ، إلا أن هذا العدد قد زاد فيما بعد بناء على طلب قائد القوات الأمريكية في الخليج الجنرال نورمان شوارتزكوف[4] ، حتى بلغ حجم هذه القوات أكثر من 37 ألف مقاتل ، وما يقرب من 1200 دبابة ومركبة قتال مدرعة ، وأكثر من 330 مدفع ميدان وهاون ، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المعدات والأسلحة المعاونة الأخرى ، ما جعلها أكبر قوة عربية تشارك في التحالف الدولي - 28 دولة - والقوة

---

(1) الهيئة العامة للاستعلامات . موقف مصر من أزمة الخليج . مرجع سابق ، ص 7 .
أيضاً : د/ محمد الرميحي . "ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت" . في ندوة : الغزو العراقي للكويت : (المقدمات- الوقائع وردود الفعل- التداعيات) ، عالم المعرفة . عدد 195 ، (مارس 1995) ، ص 340 ، 341 .

(2) Ann Mosely Lesch . "Contrasting Reactions To The Persian Gulf Crisis :Egypt, Syria, Jordan And The Palestinians" . Middle East Journal , Vol.45 , No. 1 , (Winter 1991) , P 38 .

(3) سفير/ صلاح بسيوني . "إشكالية السياسة الخارجية المصرية" . أوراق الشرق الأوسط ، العدد الأول ، (نوفمبر 1990) ، ص 8 .

(4) محمد حسنين هيكل . حرب الخليج .. أوهام القوة والنصر . مرجع سابق ، ص 46 .

الثانية بعد الولايات المتحدة[1] ، فشكلت من منظور الكثير من القادة العسكريين العمود الفقري للتحالف ، وعلى حد قول قائد القوات العربية المشتركة ومسرح العمليات : " أنه بدون المشاركة المصرية تلك لأضحت المساندة العسكرية الغربية غير مجدية أو ذات فائدة "[2] .

ومع تصاعد الأحداث خاصة بعد الحرب الجوية ضد العراق ، والتي بدأت في السابع عشر من يناير 1991 ، ووضوح الرؤية بحتمية الحرب البرية لتحرير الكويت ، كان أمام المخطط المصري في مجال التنفيذ العسكري ، عدة خيارات للمشاركة ، تتمثل في الآتي :

- الخيار الأول : اقتصار الاشتراك المصري على تأمين الأراضي السعودية ، دون الدخول إلى الأراضي الكويتية والاشتراك الفعلي في عملية تحرير الكويت ، واستبعد هذا الخيار لعدم توافقه مع ثقل مصر السياسي والعسكري ومصداقيتها في العمل الإيجابي لردع العدوان ، بالإضافة إلى الأهمية القصوى للقوات المصرية في عملية التحرير .
- الخيار الثاني : المشاركة في فيلق عربي توضع تحت قيادته القوات السعودية والسورية والكويتية ، ويتولى تنفيذ مهمة تحرير الكويت في شريحة محددة من الأرض ، ولم يحظ هذا الخيار بنجاح نظراً لاختلاف أساليب عمل القوات ، وإعلان بعض الدول أنها لن تشارك إلا في الدفاع عن السعودية فقط .

---

(1) عميد أ.ح/ سمير عوض البيومي . الدور المصري في حرب تحرير الكويت وأثرها على الأمن القومي العربي والمصري . أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، الدورة 21 (1992) ، ص 50،51 .

(2) الفريق أول ركن/ خالد بن سلطان بن عبد العزيز . مقاتل من الصحراء . ط ش1 ، القاهرة : شركة الإعلانات الشرقية ، 1996 ، ص 362 .

- الخيار الثالث : وخطط له على أساس تحرير الكويت من خلال محور شبه منفصل تحت القيادة السعودية وبالتنسيق والتعاون مع باقي القوات العربية والمتحالفة المهاجمة ، وقد جاء هذا الخيار أنسب الخيارات التي تحقق أقصى نجاح للمهمة العسكرية ، ويتلافى عيوب الخيارين الآخرين[1] .

وبالفعل في الرابع والعشرين من فبراير 1991 ، بدأت عمليات الحرب البرية لتحرير الكويت ، واشتركت القوات المصرية فيها منذ اللحظة الأولى وأبلت فيها بلاءً حسناً ، فكانت لاعباً أساسياً في ساحة المعركة من منظور كثير من المحللين[2] ، ثم أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بعد ذلك بيومين فقط تحقيق هذه القوات لمهامها المخططة بكفاءة عالية ، وأن تقدمها داخل الأراضي الكويتية تم بمعدلات أسرع من المتعارف عليه ، بعد التصدي لكافة المقاومات واستسلام 4000 من الضباط والجنود العراقيين لها .

وفى الثامن والعشرين من فبراير أصدرت القيادة العامة بياناً أخيراً ، أعلنت فيه إتمام القوات المصرية لمهامها بنجاح في دولة الكويت المحررة[3] ، وبذلك تحقق الهدف من إرسال القوات . وفيما بعد وما أن استقرت الأوضاع في المنطقة ، اتخذ الرئيس مبارك قراره في التاسع من مايو 1991 بسحب هذه القوات من الخليج بعد أن أدت مهامها التي كلفت بها .

ـ ويمكن فهم الموقف المصري من الأزمة بصورة أفضل من خلال التعمق في عدد من الجوانب: دوافع الموقف ، كيفية صنع القرار ودور مؤسسات الدولة أثناء الأزمة ، ثم محاولة الوصول إلى تقويم شامل للموقف ، كالآتي :

---

(1) عميد أ.ح/ سمير عوض البيومى . مرجع سابق ، ص 49،50 .

(2) د/ محمد الرميحي . مرجع سابق ، ص 341 .

(3) الهيئة العامة للاستعلامات . موقف مصر من أزمة الخليج . مرجع سابق ، ص ص 175- 178 .

1 ـ الدوافع الحقيقية للموقف المصري من الأزمة :

تؤكد نظرية التحالف وبقوة على نقطة الأمن والحاجة إلى احتواء مصدر التهديد ، فعندما يتعرض الأمن للخطر تصبح المصلحة الذاتية هي المصدر الرئيس والأساسي للدافع نحو الحركة والفعل . ولقد تجسد ذلك بصورة فعلية أثناء هذه الأزمة وكان السبب الرئيس في خلق وتكوين التحالف المضاد للعراق[1] ، حيث أدرك الرئيس مبارك منذ البداية حجم وطبيعة الخطر المتمثل في قرار العراق غزو الكويت ، وضرورة الانسحاب ومعالجة الأمر قبل استفحاله ، ومن هنا كانت جهوده لاحتواء الموقف ، ولكن شيئاً فشيئاً تأكد له طبيعة نوايا الرئيس العراقي ، وفى هذا يقول : " إن صدام ذهب إلى الكويت لكى يبقى ، ومن أجل أن يشكل دولة عظمى هناك ، وإنه لم يكن سيكتفى بذلك بل إنها ستكون مرحلة يتطلع إلى ما بعدها من مراحل ، مما يشكل إضراراً بالغاً بالأمن القومي المصري"[2] ، كذلك أكد الرئيس على أن صدام كان يريد أن يسيطر على البترول من أجل التمكن من مصر والسيطرة عليها بطريقة أو بأخرى[3] ، كما أعلن صراحة أن نوايا صدام كانت تتجه إلى أخذ الزعامة من مصر في المنطقة ، وأكد في هذا الصدد استحالة ذلك[4] ، ومن ثم فالرئيس مبارك أدرك بوضوح منذ البداية طبيعة الأزمة ونوايا الطرف العراقي ، ما جعله يؤكد فيما بعد ، إن قرار إرسال القوات المصرية للخليج كان قراراً حتمياً لا شك فيه[5] .

---

(1) Stephen Walt . The Origins of Alliances . Ithaca : Cornell University Press , 1990 , P 19 .

(2) أخطر حديث للرئيس مبارك بعد حرب الخليج . الأهرام ، 1991/3/29 ، ص 5 .

(3) كلمة للرئيس في لقائه بالفرقة الثالثة مشاه المتجهة إلى السعودية 1990/9/27 . في : الهيئة العامة للاستعلامات. موقف مصر من أزمة الخليج . مرجع سابق ، ص 206 .

(4) المرجع السابق ، ص203 .

(5) محمد باشا . " لماذا ذهبت القوات المصرية إلى الخليج .. وما هو دورها في تحرير الكويت؟" . الأهرام الاقتصادي، عدد 1156 ، (11 مارس 1991) ، ص47 .

وبالتالي ، فإن دوافع الموقف المصري من منظور الرئيس مبارك وأيضاً الكثير من المحللين ، تمثلت في دوافع سياسية واستراتيجية وأمنية ودوافع تتعلق بالمصلحة القومية المصرية ، حيث أن لمنطقة الخليج وضع خاص بالنسبة لمصر ، لأن فيها من المصالح الحيوية السياسية والاقتصادية ، مما يجعل الدفاع عنها أمراً هاماً لا يمكن التراجع عنه[1] ، ولا يستطيع أحد أن يلوم مصر على محاولة صيانتها والحفاظ عليها في ظل الظروف العاصفة وغير العقلانية التي لم تكن من صنعها ، مع ملاحظة أن الموقف المصري في هذا الشأن - من منظور البعض - لم ينطلق من مصالح أنانية ضيقة تتشكل على حساب مصالح الشعوب العربية الأخرى[2] .

وواقعياً ، فإن هذه الأزمة قد شكلت تهديداً مباشراً للمصالح المصرية من زوايا متعددة ، منها :

1 - إن الأزمة حال استمرارها تضع الدبلوماسية المصرية في مأزق الاختيار بين دولتين تربط مصر بهما علاقات طيبة .

2 - إن لمصر مصالح اقتصادية مع كل من العراق والكويت ، متمثلة أساساً في العمالة المصرية بكلا البلدين ، فضلاً عن رغبة مصر في إيجاد مخرج لضائقتها الاقتصادية من خلال استثمار علاقاتها العربية ، والأزمة بلا شك ستحدث تداعيات سلبية على مصالح مصر الاقتصادية .

3 - إن الأزمة حال عدم تطويقها تحدث انقساماً جديداً بين الدول العربية - بعد سنوات من الجهود لرأب الصدع ولم الشمل - ومن شأن هذا

---

(1) د/ عبد المنعم سعيد . مرجع سابق ، ص 3 .

(2) د/ محمد السيد سعيد . "السياسة العربية لمصر- التوازن ومسئولية القيادة" . الأهرام ، 1991/7/19 ، ص 6.

الانقسام أن يضع الأشكال التعاونية الجديدة المتمثلة في مجالس التعاون العربية موضع اختبار لفاعليتها .

4 - إن الدبلوماسية المصرية كانت تولى في تلك الأثناء اهتماماً كبيراً لحل الصراع العربي - الإسرائيلي ، ومن شأن استمرار الأزمة اعطاء الفرصة لإسرائيل للاستمرار في مخططاتها التوسعية ، مما يؤثر بالسلب على إمكانية حل القضية الفلسطينية ، التي هي قضية أمن قومي عربي ومصري[1] .

هذا إلى جانب أن نجاح العراق في مخططاته يعنى أن ثمة قوة إقليمية بكافة المعايير قد ترسخت في المنطقة ، ذات إمكانيات اقتصادية وعسكرية ضخمة ، مما يحمل معه الكثير من التداعيات المتوقعة على مكانة مصر الإقليمية[2*] ، وعلى علاقاتها بالقوى العظمى والكبرى وعلى علاقاتها بالقوى الإقليمية . فبروز العراق كقطب إقليمي ذو إمكانيات اقتصادية وعسكرية عالية يعنى بداهة التضاؤل النسبي للتأثير المصري في قضايا المنطقة الرئيسية عامة وقضايا منطقة الخليج خاصة، حيث توجد لمصر مصالح حيوية وأساسية[3] . وهكذا شكل الغزو العراقي للكويت ضربة للمصالح القومية المصرية على أكثر من مستوى ، وهو ما دفع الدكتور/ مصطفى الفقي - سكرتير الرئيس للمعلومات والمتابعة - إلى التأكيد على أن مصر أرسلت قواتها وحاربت في

---

(1) عميد أ.ح/ سمير عوض البيومي . مرجع سابق ، ص 32 .
أيضاً : د/ أحمد يوسف أحمد . "مستقبل العلاقات العربية- العربية". المستقبل العربي ، عدد 162 ، (أغسطس 1992) ، ص 6،7 .

(*) حول مكانة مصر ودورها في المنطقة يقول الدكتور/ مصطفى الفقى : إن السفير الهندي بالقاهرة - على سبيل المثال- اتصل به في بداية الأزمة ليعرف منه موقف مصر وبناء عليه تتخذ الهند موقفاً مشابه أو مترتب عليه ، وذلك نظراً لقوة ومكانة مصر وثقلها في منطقة الشرق الأوسط على حد قوله . جاء ذلك خلال مقابلة للباحث مع سيادته يوم الخميس 1993/7/15 ، بمكتبه بوزارة الخارجية المصرية .

(3) عزت عبد الواحد سيد محمود . مرجع سابق ، ص 255 .
أيضاً : التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 502 .

الخليج لهدف يتصل مباشرة بالمصلحة القومية المصرية بالدرجة الأولى[1] . هذا فضلاً عن وجود عدد من الدوافع الاقتصادية[2] ، حيث شكل الخلل الذى أحدثه الاحتلال العراقي للكويت خطراً اقتصادياً على مصر ، التي كانت تعمل على إقرار حالة السلام والاستقرار لتدبير الموارد من أجل السير قدماً في طريق التنمية ، فإذا بالمنطقة تنتقل إلى حالة من التوتر والانفلات ، الأمر الذى أفقد مصر كثيراً من المزايا الاقتصادية والقدرة على البناء والإنجاز[3] ، فكان للغزو العراقي أثاراً سلبية على الاقتصاد المصري من حيث تناقص أعداد السائحين وانخفاض دخل مصر من تحويلات العاملين في دول الخليج ، وانخفاض عائد قناة السويس ، ودخل الحكومة من الجمارك ، كما أثر كذلك تأثيراً ضاراً على كمية المساعدات التي تتلقاها مصر من بعض الدول العربية ذات الوفرة[4] .

ولعل أهم ما يؤكد قوة الاعتبارات الاقتصادية كدوافع محركة للموقف المصري ، ما تحقق من إيجابيات علي هذا الجانب فيما بعد - وهو ما سنعرض له لاحقاً - هذا بالإضافة إلى دور الضغوط الخارجية لاسيما الأمريكية في التأثير على الموقف المصري من الأزمة ، وهو ما سنعرض له أيضاً بالتفصيل في سياق المبحث القادم .

---

(1) من حديث الدكتور/ مصطفى الفقى ، في اللقاء الفكري الأول لقادة حلقات المناقشة بالمركز الكشفي العربي الدولي بالقاهرة ، 1993/6/21 .

(2) للتعمق في هذا الجانب أنظر: د/ سامى السيد . "أزمة الخليج : دراسة في أهم الدوافع الاقتصادية وآثارها على مصر" . في : د/ أحمد الرشيدي (محرر) . الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1991 ، ص ص 423-457 .

(3) من حوار الدكتور/ أسامة الباز في معرض الكتاب . الجمهورية ، 1991/1/17 ، ص 2 .

(4) د/ مصطفى كامل السيد . "الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية". في : د/ نازلي معوض (تحرير) . الوطن العربي في عالم متغير (أزمة الخليج الثانية) . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1991 ، ص 46 .

Also - Sarah Gauch . "Mubarak's big gamble" . The Middle East , No. 192 , (Oct. 1990) , P 23 .

- أحمد السيد النجار . "خسائر مصر في الخليج .. من يعوضها" . الأهرام ، 1990/9/7 ، ص 7 .

2 ـ صنع القرار أثناء الأزمة ودور أجهزة الدولة الرئيسية :

وفيما يتعلق بصنع القرار السياسي المصري أثناء الأزمة ـ خاصة قرار إرسال القوات ـ فإن المعلومات التي توافرت للباحث ، قد أشارت إلى أن الرئيس مبارك قد لعب دوراً رئيسياً ومحورياً في ذلك[1] ، ففي اليوم الأول للغزو كان الرئيس في استراحة برج العرب يقرأ تقديراً للموقف أعده مكتبه بالاشتراك مع وزارة الخارجية والمخابرات العامة ، والذى وضع أمامه صورة دقيقة للموقف مع عدد من التوصيات ، التي يجب العمل بها خلال تلك المرحلة[2] ، وفيما بعد قامت الأجهزة المساعدة والمعاونة للرئيس بتقديم مجموعة من الدراسات والخيارات التي قام الرئيس بتحليل ودراسة كل منها على حدة ، ثم حدد استراتيجية العمل وأسلوبه[3] .

وتوافقاً مع البيئة النفسية للرئيس مبارك ، وما هو معروف عنه من ميل إلى توسيع درجة المشورة في عملية صنع القرار لاسيما في وقت الأزمات ، فلقد اجتمع بالعديد من كبار المسئولين في الدولة كل في مجاله ، كما لوحظ أنه عقد اجتماعين خلال الأزمة للمجموعة السياسية تحت مسمى "اجتماع الرئيس مع كبار رجال الدولة" ، كان الأول في الثامن من أغسطس ـ قبل التحرك الفعلي للقوات المصرية بثلاثة أيام ـ وضم هذا الاجتماع رئيسي مجلسي الشعب والشورى ، ووزراء الدفاع والتخطيط والمالية والتعليم والداخلية والإعلام والعدل والدولة لشئون مجلس الوزراء ورئيس الأركان

---

(1) د/ مصطفى كامل السيد . "الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية" . مرجع سابق ، ص 59 .

(2) حول كل ما يتعلق بتقدير الموقف هذا ، أنظر : محمد حسنين هيكل . حرب الخليج .. أوهام القوة والنصر . مرجع سابق ، ص 374،375 .

(3) من حوار د/ أسامة الباز مع رواد معرض الكتاب . مرجع سابق ، ص 2 .

وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ورئيس المخابرات العامة ، وذلك لبحث الأزمة وما يمكن أن يترتب عليها من تطورات ، في حين عقد الاجتماع الثاني في التاسع عشر من يناير 1991 - بعد يومين من بدء العمليات الجوية ضد العراق - وذلك لمتابعة تطورات الأزمة والنتائج المحتملة للتصعيد .

ولقد أكد على ذلك فيما بعد ، الدكتور أسامة الباز - مستشار الرئيس للشئون السياسية - بقوله" إن قرار إرسال القوات للخليج قد اتخذه الرئيس مبارك بعد جلستين مطولتين استمرت كل منهما خمس ساعات ، تم خلالهما بحث الموضوع وآثاره ، من جوانبه المختلفة عسكرياً وسياسياً ، وطلب الرئيس من الحاضرين ضرورة تحديد الإطار والهدف من التدخل العسكري المصري ، بحيث لا يدخل جندي مصري أرض العراق ، واقتصار الهدف على تحرير الكويت فقط" ، كما أكد أيضاً على أن المناقشات تمت بمنتهى الديمقراطية ، حيث عرض كل طرف مشارك في الجلسة وجهة نظره ومبرراتها ، وفى النهاية لخصت كل الآراء وبلورت ، وأصدر الرئيس القرار في ضوء المفاضلة والحسابات الدقيقة[1] .

* كما أشارت المعلومات أيضاً ، إلى أنه كان لعدد من أجهزة الدولة الأخرى دوراً ما ، اختلف من جهاز لآخر ومن مؤسسة لأخرى ، فضلاً عن القوى الوطنية المختلفة ، ويمكن استعراض ذلك في سياق الآتي :

أولاً - مجلس الوزراء :

اجتمع مجلس الوزراء منذ بداية الأزمة وحتى يوم 28 فبراير 1991 ،

---

[1] د/ أسامة الباز . "مبارك صورة من قريب". مرجع سابق ، ص 23 .

أربعة عشرة اجتماعاً[*] غلبت عليها الأمور المتعلقة بالأزمة ، إلا أن هناك سبعة اجتماعات استحوذت فيها تطورات الأحداث في الخليج ، ومشكلات المصريين العائدين ، والتأكيد على التزام مصر بقرارات قمة القاهرة وأمن الخليج على الجانب الأكبر منها[1] ، هذا بالإضافة إلى عدد من الاجتماعات التي عقدت تحت مسمى "اجتماعات وزارية موسعة" ، برئاسة الدكتور/ عاطف صدقي ـ رئيس مجلس الوزراء آنذاك ـ وضمت عدداً من الوزراء لمناقشة تطورات الأزمة واستعراض جهود الرئيس لحلها ، كذلك الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التي شكلت لمتابعة تطورات الأزمة برئاسة رئيس مجلس الوزراء .

ـ ومن خلال تحليل كل ما نشر حول هذه الاجتماعات، تبين اقتصار دور مجلس الوزراء أثناء الأزمة على مجرد استعراض جهود الرئيس وتأييد كل خطواته سواء في مجال الحل السلمى للأزمة أو في مجال الحرب لتحرير الكويت .

ثانيا ـ المؤسسة العسكرية :

إن قرار إرسال القوات للخليج هو قرار سياسي عسكري بالدرجة الأولى[2] ، لذلك كان للمؤسسة العسكرية دوراً واضحاً وبارزاً في الإعداد والتخطيط له .

ويلاحظ في هذا الشأن ـ وفى إطار ما توفر من معلومات ـ أن الرئيس مبارك قد عقد اجتماعين مع قادة القوات المسلحة ، الأول ـ برئاسة الجمهورية يوم 24 فبراير 1991 ، حضره وزير الدفاع ، ورئيس الأركان ، وقائد القوات الجوية ، وقائد قوات الدفاع الجوي ، ورئيس هيئة العمليات ، ورئيس

(*) من واقع مسح شامل لاجتماعات المجلس ، قام به الباحث بمركز الميكروفيلم بمكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

(1) الاجتماعات كانت على التوالي: 1990/8/20 ، 1990/8/29 ، 1990/10/28 ، 1990/12/9 ، 1991/1/15 ، 1991/1/31 ، 1991/2/7 .

(2) حول القرار السياسي العسكري في هذا الشأن أنظر: عميد أ.ح/ سمير عوض البيومي . مرجع سابق، ص44 .

المخابرات الحربية ، وخصص لدراسة الموقف من كافة جوانبه ، والتأكيد على أن القوات المصرية لن تدخل الأراضي العراقية .

في حين عقد الاجتماع الثاني ـ في اليوم التالي مباشرة بمقر وزارة الدفاع ، وحضره نفس الأشخاص ، بالإضافة إلى اللواء بحرى أحمد فاضل قائد القوات البحرية ، وذلك لمتابعة تطورات الأوضاع .

كما أن القيادة العامة للقوات المسلحة والقيادة الميدانية وهى تخطط وتضع الأوامر القتالية ، كانت تعرض كل ذلك على القائد الأعلى ـ الرئيس مبارك ـ مرحلة مرحلة وخطوة خطوة ، حيث كان الرئيس يتابع أعمال القوات وتحركاتها أولاً بأول ولحظة بلحظة[1] . ومن ثم ، يمكن القول أن المؤسسة العسكرية شكلت جهاز مشورة للرئيس بالدرجة الأولى خلال تلك المرحلة .

ثالثاً ـ المؤسسة التشريعية :

اقتصر دور مجلس الشعب في المرحلة الأولى من الأزمة ، على البيان الذى أصدرته لجنة الشئون العربية بالمجلس ولجنة الشئون العربية بمجلس الشورى في الرابع من أغسطس والذى أدان الغزو ، ثم بعد ذلك وفى السادس والعشرين من سبتمبر 1990 ، أصدر الرئيس مبارك قراره بالدعوة للاستفتاء على حل مجلس الشعب ـ نظراً لحكم المحكمة الدستورية ببطلانه ـ وذلك قبل عامين من انتهاء مدته القانونية[2] ، وجرت الانتخابات للأعضاء الجدد في الرابع من ديسمبر . وفى الثالث عشر من ديسمبر عقد المجلس أولى جلساته بتشكله الجديد ، ثم في الثالث من يناير 1991 ، أصدرت اللجنة المشتركة من لجان الشئون العربية والدفاع والأمن القومي والتعبئة

---

(1) وزير الدفاع المصري في أول تقييم عسكري لحرب تحرير الكويت . الجمهورية ، 1991/3/21 ، ص 3 .

(2) Michael Hudson . "After The Gulf War : Prospects For Democratization In The Arab World" . Op. Cit. , P 410 .

القومية والعلاقات الخارجية بالمجلس بياناً أدان الغزو وطالب بالانسحاب . وفى الثاني والعشرين من يناير عقد اجتماع لمناقشة الأزمة ، حضره السادة أعضاء تلك اللجان ، واستمع فيه إلى بيان من وزير الخارجية عن آخر تطورات الموقف في الخليج ، وفى أعقاب إلقاء الرئيس مبارك لبيانه أمام مجلسي الشعب والشورى في الرابع والعشرين من يناير ، عقدت اللجنة العامة للمجلس اجتماعاً موسعاً جرت فيه لأول مرة مناقشات موسعة حول الأزمة والدور المصري فيها ، وأكد المجلس في نهاية تلك المناقشات ـ فيما يتعلق بقرار إرسال القوات ـ على أن إرسالها جاء تنفيذاً لمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري ، التي صدقت عليها مصر وأودعتها بالأمانة العامة في 22 نوفمبر 1951 ، والتي تلتزم كل سلطات الدولة بتنفيذها دون حاجة إلى إجراء إضافي من مجلس الشعب عند تنفيذها ، ثم أرسل المجلس برقيتين تأييد : الأولى لرئيس الجمهورية ، والثانية للقوات المسلحة المصرية[1] .

* ومن ثم لوحظ ، أن دور المجلس في هذا الشأن اقتصر على التأييد واضفاء الشرعية على قرارات رئيس الدولة في هذا الخصوص .

رابعاً ـ التنظيم السياسي أو الحزبي :

اقتصر دور الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم على التأييد السياسي للقيادة ، وتمثل ذلك منذ البداية في البيان الذى أصدرته الأمانة العامة للحزب في الخامس عشر من أغسطس 1990 ، والذى أيدت فيه كل خطوات الرئيس

---

(1) مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة العاشرة ، السبت 26 يناير 1991 ، الفصل التشريعي السادس ، دور الانعقاد العادي الأول ، ص ص 5- 9 ، ص 38 .
أيضاً : د/ جابر سعيد عوض . "مواقف القوى السياسية المصرية من حرب الخليج الثانية وما بعدها" . في : د/ مصطفى علوى (تحرير) . حرب الخليج والسياسة المصرية . مرجع سابق ، ص 56 .

ودعت إلى الانسحاب العراقي . ومن جانبه حرص الرئيس مبارك على الاجتماع بالحزب أثناء الأزمة لعرض آخر التطورات ، فعقد اجتماعين : الأول- في العاشر من فبراير 1991 ، مع أعضاء النادي السياسي للحزب ، استعرض فيه تطورات الأحداث وموقف قواتنا ، وتطرق إلى مسألة إسقاط الديون العسكرية وخفض الديون الأخرى ، في حين عقد الاجتماع الثاني - في الخامس والعشرين من الشهر نفسه ، مع الهيئة البرلمانية للحزب بالنادي السياسي ، شرح خلاله تطورات الموقف والدور المصري في تلك المرحلة[1] .

ـ ولوحظ ، اقتصار دور الحزب على عملية الحشد الجماهيري لسياسات الدولة خلف قيادة الرئيس مبارك ، والتأييد السياسي لكل خطواته .

وعلى جانب آخر ، فإن أغلبية الأحزاب السياسية الأخرى قد أعلنت عن تأييدها للرئيس[*] ، كما أن الرأي العام المصري لم يظهر أنه قد تمت استمالته بواسطة مناشدات صدام حسين له "يا شباب النيل" كي يثور على حكامه[2] ، بل أن الرأي العام المصري قد أدان الغزو واعتبره غير أخلاقي ومنعدم قانوناً ، بل وتبلور المزاج العام في اتجاه قيام مصر بتبني قضية الكويت ، وحدث ذلك كله قبل يومين من صدور أول موقف حكومي من الأزمة[3] .

ولوحظ أن القوى السياسية المصرية لم تنقسم انقسامات تذكر فيما يتعلق بالموقف من الغزو والأزمة ، ولكنها انقسمت حول التداعيات المتلاحقة

---

(1) حول ذلك أنظر: عمرو هاشم ربيع . "الأحزاب السياسية المصرية وأزمة الخليج" . الأهرام ، 1990/9/7 ، ص 6 . - أيضاً : أنظر: الأهرام ، 91/2/11 ، 1991/2/26 .

(*) شمل ذلك كل الأحزاب والقوى السياسية باستثناء حزب العمل والتجمع والإخوان المسلمين .

(2) David Butter . "Egypt: Gains And Losses" . Middle East Economic Digest ,Vol. 34 , No. 33 , (Aug. 24, 1990) , P 8 .

(3) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . "الدور المصري وحرب الخليج" . الأهرام ، 1991/2/16 ، ص 5 .

Also - Sarah Gauch . "Mubarak's Big Gamble" . Op. Cit. , P 23 .

للغـزو ، خاصــة الحـرب والعـمليات العـسكرية ، كمـا اخـتلفت فـي رؤيتهـا لمعـالجة الموقـف والتعـامل معـه .

ففيمـا يتعلق بإرسـال القـوات للخلـيج ، فعلـى الـرغم من تأييـد بعض قـوى المعارضـة لـذلك كحـزب الوفـد ، إلا أنـه لـم يحظ بترحيب مـن بعـض القـوى المعـارضة الأخـرى ، وبصفة خاصة حـزب العمل وجماعة الإخـوان المسلمين ، اللذين دعـيا إلى سحب هـذه القـوات من التحالف الدولي[1] .

كمـا أن بعـض التيـارات الأخـرى ، كـالتجمع والنـاصريين والشيوعـيين أدانـوا ذلك ، ورأوا في قـبول مصـر لإرسـال قـوات انحـيازاً للاستراتيجية الأمريكـية وتأكيداً للتبعـية إزاء الولايـات المتحـدة ، كمـا رفضـت هـذه القـوى أي حـل عـسكري للأزمــة ، ودعـت إلـى مواصلة الجهـود السلمية للوصـول إلـى حـل عـربي أو إسلامي أو عـربي دولـي[2] ، وعلـى نفس النـهج كـان البيـان الصـادر عن تجمع النقابات المهنية يوم 15 أغسطس والموجه إلـى الشعـب المصـري ، والذى كان نتاج اجتماع مشترك لثمان نقابات ، والذي عقد بنقابة المهندسين .

ومـن ثـم ، كـان هنـاك تشككاً مـن قـبل هـذه القـوى فـي مـدى سـلامة القـرار الرسمي المصـري في هـذا الشـأن[3] ، حيث رأى البعـض أن الـرئيس قـد اتخـذ قـرار إرسال القـوات دون تشاور مع هيئة مستشاريه أو مع مكتب أي حـزب أو مع المجلـس النيـابي[4] ، فـالرئيس أعـلن عـن إرسـال طلائــع القـوات دون أن

---

(1) د/ جابر سعيد عوض . مرجع سابق ، ص ص 52-57 .
ايضاً : إبراهيم البيومى غانم . "الحركة الإسلامية المصرية والنظام الدولي الجديد في ضوء أزمة الخليج" . في : د/ مصطفى كامل السيد (تحرير) . حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخـرى (من دروس حرب الخليج) . القاهـرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1992 ، ص 44 .

(2) د/ مصطفى كامل السيد . "الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي للجولة الأولى من حـرب الخليج الثانيـة" . مرجع سابق ، ص 53 .

(3) د/ جابر سعيد عوض . مرجع سابق ، ص 57 .

(4) د/ مصطفى كامل السيد . "الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي للجولة الأولى من حـرب الخليج الثانيـة" . مرجع سابق ، ص 59 .

يبلغ إلى علم أحد أن مجلس الوزراء قد اجتمع لدراسة هذا الموضوع واتخاذ قرار بشأنه ، كما لم يجتمع الرئيس برؤساء الأحزاب السياسية ، ولم يجر حواراً حول الاحتمالات المختلفة والحلول المقترحة للأزمة ، بل لم يتشاور مع قيادات حزبه الحاكم ، ولم يدع مجلس الشعب - الذى كان يعتبره قائماً حينذاك رغم حكم بطلانه - لعرض إرسال القوات للقتال خارج الأراضي المصرية عليه[1] .

ومن هنا ، يقول أحد الخبراء السياسيين : أنه إذا كان أي قرار يمر بمرحلتين : مرحلة صناعته والتي لابد وأن تشترك فيها مؤسسات الدولة وفئات الشعب المختلفة ، ومرحلة إصداره وهى من حق الرئيس وحده ، فإن الرئيس مبارك - وفقاً لتأكيده هو بنفسه أيضاً - ينفرد بالمرحلتين ، فكما انفرد بصناعة وإصدار قرار ذهاب القوات إلى السعودية والخليج ، أيضاً انفرد بقرار عودتها في التوقيت الذى رآه مناسباً لذلك[2] .

إلا أنه من الناحية الدستورية ، ووفقاً للمادة 108 من الدستور وفى ضوء التفويض الذى منحه مجلس الشعب لرئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون[*] ، وحيث أن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، والتي بدورها تأتمر بأمره وفقاً لنص المادة 150 من الدستور ، فإن قرار إرسال القوات إلى الخليج يعد صحيحاً ومتوافقاً مع نصوص الدستور، بالإضافة إلى استناده إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك 1950[3] .

---

(1) د/ محد حلمى مراد . "لا تدفعوا بجيشنا في معركة تديرها أمريكا" . الشعب ، 1990/8/14 ، ص 5 .

(2) أمين هويدى . "قرار مناسب في الوقت المناسب" . الأهالي ، 1991/5/15 ، ص 15 .

(*) يلاحظ أن مجلس الشعب استمر في تجديد هذا التفويض عاماً بعد عام ، وتم هذا حينذاك في 1991/6/3 .

(3) يتفق مع هذا الرأي الأستاذ/ خالد محيى الدين- رئيس حزب التجمع ، أنظر في ذلك :
مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة العاشرة ، 1991/1/26 . مرجع سابق ، ص 12 .
وأيضاً : حديث السفير/ تحسين بشير ، في : محمد الطويل . مرجع سابق ، ص 96 .

* والخلاصة مما تقدم ومن خلال استعراض دور أجهزة ومؤسسات الدولة الرئيسة في مجال صنع القرار أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية ، يلاحظ تنوع وتباين دور ودرجة تأثير هذه الأجهزة ، ما بين أجهزة معلومات وتقدير موقف كمكتب الرئيس ووزارة الخارجية والمخابرات العامة ، وأجهزة مشورة كالمؤسسة العسكرية والمخابرات العامة ووزارة الخارجية ، وأجهزة التأييد السياسي وإضفاء الشرعية كمجلس الشعب والحزب الحاكم. إلا أن الدور المحوري والأساسي في هذا الشأن ـ وفقاً لما توافر من معلومات ـ كان لرئيس الدولة ، دون تجاهل لأدوار محدودة لعدد من المستشارين ، لا زالت المعلومات غامضة حول طبيعة دورهم ومدى تأثيره حتى الآن .

3 ـ تقويم الموقف المصري من الأزمة :

يلاحظ أن الآراء قد تباينت فيما بين المحللين السياسيين في هذا الشأن ، فمنهم من رأى أن الرئيس مبارك قد تصرف خلال الأزمة بحسابات عملية وواقعية إلى حد كبير ، وقرأ خريطة التفاعلات الدولية الخاصة بالأزمة بطريقة سليمة[1] ، فأدار الموقف المصري من الأزمة منذ البداية انطلاقاً من رؤية واضحة للمصالح القومية المصرية والعربية ، وعمل على ألا يتحمل تبعات لا دخل له فيها ، وعلى ألا يجد نفسه في معسكر المنهزمين بل مع الفائزين[2] .

ومن ثم ، فالتعامل المصري مع الأزمة كان من الذكاء والحنكة السياسية ، ما جعله موفقاً إلى درجة كبيرة في تحقيق أهدافه[3] ، فالدور المصري

---

(1) محمد حسنين هيكل . حرب الخليج .. أوهام القوة والنصر ، مرجع سابق ، ص 41 .

(2) Sarah Gauch . "Mubarak Wants To Be Moderator" . Op. Cit. , P 19 .

(3) عبد العاطي محمد . "مسئولية الأغلبية العربية بعد حرب الخليج" . الأهرام الاقتصادي ، عدد 1156 ، (11 مارس 1991) ، ص 36 .

فـي الأزمــة كـان نتــاج أو محصــلة حســاب ذكـى وماكــر لمصـالح مصــر الاقتصـادية والمالـية[1] .

ومن هنا رأى البعض ، أن هذا الدور من الناحية السياسية والعسكرية كان ناجحاً ومؤثراً ، ونتائجه ستظهر من حيث ثقل مصـر وقـوتها وريادتها فـي المنطقـة ، وسـينعكس إيجابيـاً بالتبعـية علـى الناحيـة الاقتصـادية مستقـبلاً[2] ، ورأى آخـرون ، أن مصـر لم يكن أمامها خـيار آخـر للتصرف حـيال الأزمــة ، حيث أن تاريخ مصر السياسي لم يكن تآمـرياً ، وأن مصـر لـم يكـن بمقـدورها أن تقبل أمـراً تنكــره الشرعـية والأعـراف الدولـية ، أو أن تشـارك فـي أمـر سوف يبرأ التـاريخ منـه ، أو تبدو شريكة فـي قـرصنة عـربية للحصول علـى أمـوال الآخـرين[3] ، إلا أنـه كانت هناك رؤى أخـرى اخـتلفت تقييماتهـا ، فهـناك من رأى أن الـدور المصـري المعـلن كـان غـير مقـنع وأن السياسـة المصـرية أثنـاء الأزمـة كانت في وضع صعب وكان بمقدورها القيام بدور رائد ومؤثـر بدرجة غير محـدودة ، يتلافى الجـزء الأكبر مما حـدث[4] .

ورأى البعض الآخـر ، أن هذا الـدور لم يكـن فـي مصـلحة مصـر والعــرب ، وأظهـر تحـيزاً قـوياً للإدارة الأمريكـية ، وإنـه اتخـذ بسـرعة غـير عـادية[5] ، في حين رأى آخـرون ، أنه كان يجب إتاحة الفـرصة كاملة لاستخدام كل السبل

---

(1) Judith Miller ."Gulf Crisis Produces Surge Of Egyptian Confidence" . New York Times , Nov. 11 , 1990 , P 10 .

(2) من حديث المشير/ محمد عـبد الغـنى الجمسي ، فـي : يوسف حنـا . "تصورات مـا بعـد الحـرب" . الأهـرام الاقتصادي ، عدد 1156 ، (11 مارس 1991) ، ص 15 .

(3) د/ مصطفى الفقى . في النـدوة التي عـقدتها جمعـية خريجي الجامعـات البريطانيـة ، الأهـرام ، 1990/12/25 ، ص 6 .

(4) حديث الأستاذ/ محمد حسنين هيكل عن أزمة الخليج . الأهالي ، 1991/1/16 ، ص 7 .
أيضاً حديث سيادته في : مصر الفتاة، 1991/9/2 ، ص 3 .

(5) من حديث المهندس/ إبراهيم شكري . في : محمد الطويل ، مرجع سابق ، ص 95 .
أيضاً : د/ جمال على زهران . "تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر" . مرجع سابق ، ص 130 .

وممارسة الضغوط الممكنة قبل الإقدام والإسراع نحو الحرب[1] ، وهناك من بالغ بالقول ، أن الرئيس مبارك قد قدم قرباناً للولايات المتحدة ، وأسبغ الشرعية العربية على التدخل العسكري الأمريكي الواسع في الخليج[2] .

وأين كانت الآراء والتحليلات ، فإنه يمكن رصد تحقق النتائج التالية كنتيجة للموقف المصري ، وذلك على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي :

أولاً ـ على المستوى الداخلي :

1 ـ إعفاء مصر من كافة ديونها العسكرية المستحقة للولايات المتحدة ، والتي بلغت 7.1 مليار دولار ، وفوائدها السنوية 700 مليون دولار .

2 ـ تنازل كل من السعودية والإمارات وقطر عن ديونها المستحقة على مصر، والتي تجاوزت 7 مليار دولار ، وتبعتها دول عربية أخرى ، كما تم الاتفاق على أن تقدم هذه الدول لمصر مساعدات اقتصادية ومالية كل عام .

3 ـ قامت دول الجماعة الأوروبية في أعقاب الأزمة ـ على المستوى الجماعي والثنائي ـ بدعم الاقتصاد المصري وتقديم المساعدات .

4 ـ كان للموقف المصري من الأزمة دوراً كبيراً في القرار الذى اتخذته الدول الأعضاء في نادى باريس بإسقاط 50% من الديون المصرية المستحقة ، والاتفاق على إعادة جدولة المبلغ المتبقي على 25 عاماً بفترة سماح ثلاث سنوات[3] .

---

(1) من حديث السفير/ تحسين بشير . في : محمد الطويل . مرجع سابق ، ص 96 .

(2) Robert Zimmerman . Op. Cit. , PP 96 -97 .

(3) د/ ودودة بدران . "أزمة الخليج والاستمرارية والتغير في سياسة القوى الغربية تجاه مصر" . مرجع سابق ، ص 205، 206 . وللمزيد: التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 536 ، 537 .

5 ــ أتاحت الأزمة وموقف مصر منها مناخاً تمكنت فيه مصر من الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين حول المديونية والقروض الجديدة ، وتلقي منح وقروض جديدة ميسرة بقيمة 8 مليار دولار خلال عامي 1991 و1992 .

وبصورة إجمالية ، رأت مصر مديونيتها الخارجية تنخفض فعلياً خلال فترة قصيرة من 50 مليار إلى 20 مليار دولار ، وهو الأمر الذى انعكس إيجابياً على الموازنة العامة وعلى ميزان المدفوعات الجارية ، مما خفض من حجم الضغوط على الاقتصاد المصري[1] ، وأعطى بوادر الأمل في مستقبل أفضل ، وشعرت الحكومة المصرية ولأول مرة بالأمان سياسياً وبالثقة في النفس ، حيث تحالفت بالفعل مع الجانب أو الفريق الفائز ، وفى نفس الوقت برهنت على قيمتها في العمل والفعل[2] .

ثانياً ـ على المستوى الإقليمي والدولي :

1 ـ استطاعت مصر أن تتصدى للتهديد المباشر الذى حاق بالأمن القومي العربي والمصري ، من جراء تصاعد الصراع في الخليج ، مما أعاد لها وضعها ومكانتها ، وانعكس بالإيجاب على ثقلها ودورها العربي والإقليمي[3] .

---

(1) د/ أحمد زين الدين . "الخاسرون والرابحون في حرب الخليج". الفرسان (الكتاب السنوي) ، باريس : مؤسسة سيراء للإعلام ، 1991 ، ص 44 .

Also - Abdul Monem Said Ali . Op. Cit. , P 161 .

(2) Ali E. Hillal Dessouki . "Egypt's Response To The Persian Gulf Crisis" . Op. Cit. , P 36 .

(3) عميد أ.ح. مراد إبراهيم الدسوقي . "مصر وترتيبات الأمن في الخليج .. حدود الدور" . في : د/ مصطفى علوى (تحرير) . مصر وأمن الخليج بعد الحرب . مرجع سابق ، ص 298 .

2 ـ ارتفاع مكانة مصر السياسية دولياً ، منذ اتخذت قرارها بالوقوف إلى جانب الشرعية الدولية ومواجهة العدوان ، حيث أثبتت مصر تقدمها كمصدر قوة استراتيجية هامة للغرب وللولايات المتحدة في البحث عن السلام وفرض الشرعية والمبادئ في المنطقة ، وهو أمر يحمى المصالح الغربية والعالمية على حد سواء[1] .

3 ـ برهن الموقف المصري على مكانة وثقل مصر في الدائرة العربية والإقليمية ، وأنه لا يمكن احتوائها تحت أي ستار ، حتى ولو كان ستار التضامن العربي ، ولا يمكن تحديد حركتها داخل أي إطار ، حتى ولو كان إطار مجلس التعاون العربي[2] .

4 ـ على الجانب الاستراتيجي والعسكري استفادت مصر كثيراً ، فمن ناحية كانت فرصة إيجابية لقواتها لتطبيق وممارسة ما تدربت عليه خلال سنوات ، وذكرت العالم بقدرة المقاتل المصري على الإنجاز والنصر ، وهو ما أشادت به قيادات التحالف الغربي وشهد به المحللون العسكريون[3] ، كما أن اشتراك مصر في العمليات أضاف إليها الكثير من جوانب الخبرة الجديدة ، بفضل التعاون مع تلك القوات ، التي تستخدم أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية ، ما انعكس إيجابياً على قدرة وكفاءة هذه القوات ، وكان له مردود إيجابي على دور ومكانة مصر إقليمياً وعربياً[4] .

---

(1) حسن شكري . مرجع سابق ، ص 89 .
أيضاً : وزير الدفاع المصري في أول تقييم عسكري لحرب تحرير الكويت . مرجع سابق ، ص 2 .

(2) إبراهيم صالح . "ومرت 10 و18 و24 سنة على إنجازات مبارك لمصر" . أكتوبر ، عدد 781 ، (13 أكتوبر 1991) ، ص 25 .

(3) عبد العاطي محمد . مرجع سابق ، ص 36 .

(4) لواء أ.ح/ فاروق فهيم . "حرب الخليج وانعكاساتها على السياسات والعقائد العسكرية المصرية" . في: د/ مصطفى علوى (تحرير) . حرب الخليج والسياسة المصرية . مرجع سابق ، ص 360،361 .

* إلا أنه كان هناك عدداً من المثالب للموقف المصري على المستوى الإقليمي ، حيث انتقلت السياسة المصرية من موقع الدور المؤثر في شبكة تضامنية عامة للعلاقات العربية - العربية قبل الأزمة ، إلى موقع الدور المؤثر في أحد معسكرين شبه المتوازنين عددياً ، الذين تبلورا في أعقاب الأزمة ، كما أنه ونظراً للتباين الذى حدث فيما بين مواقف السياسة المصرية من الأزمة وبين الاتجاهات التي سادت في أوساط الجماهير والنخب العربية ، فإنه كان من المحتمل حدوث تأثير سلبى لذلك على فرص السياسة المصرية في لعب دور مؤثر عربياً في المستقبل ، هذا إلى جانب أن الأزمة أدت إلى بروز أدوار إقليمية أخرى لم تكن موجودة قبلها ، كبروز الدور التركي واستفادة الدور الإيراني ، وحتى إسرائيل التي رغم أن الأزمة قد أثبتت عدم جدواها في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة - حال تهديدها - إلا أنها قد استفادت من الأزمة من منظور ميزان القوى العام ، حيث أن العراق كان يدخل بالحسابات الاستراتيجية الشاملة ضمن مكونات القوة العربية[1] .

* ومما تقدم ، وبنظرة إجمالية متعمقة من منظور الفرص والقيود على السياسة المصرية أثناء الأزمة ، فإنه يمكن القول : أن مردود الموقف المصري من الأزمة كان إيجابياً أو على الأقل لم يكن سلبياً على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي ، وإن كان سلبياً إلى حد كبير على المستوى الإقليمي ، نظراً لما أصاب المنطقة والأمة العربية ككل من تداعيات سلبية ، وأيضاً بسبب مواقف الأطراف العربية المختلفة بما فيها الموقف المصري .

أيضاً : وزير الدفاع المصري في أول تقييم عسكري لحرب تحرير الكويت . مرجع سابق ، ص 2 .

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 512 .

Also - Shai Feldman . The Future of U.S. - Israel Strategic Cooperation . The Washington Institute For Near East Policy , 1990 , P 29 .

المبحث الثاني

الضغوط الأمريكية على القرار السياسي المصري أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية 90-1991

قبيل اندلاع الأزمة بين العراق والكويت ، كانت الولايات المتحدة تتابع باهتمام وترقب شديدين تطورات الموقف ، وذلك نظراً لأهمية وحساسية المنطقة بالنسبة للمصالح الأمريكية ، إلا أنه كانت هناك تطمينات أبلغت للإدارة من قبل أصدقائها في المنطقة ، وفى مقدمتهم الرئيس مبارك ، الذى أكد لهم في الحادي والثلاثين من يوليو 1990 ، أن تهديدات صدام حسين للكويت ما هي إلا تهديدات لفظية ، ولا تشكل تهديداً فعلياً[1] ، وكانت نصيحته لهم بألا يكون رد فعلهم مبالغاً فيه ، لأن التقدير المصري للأمور يؤكد أن ما يحدث ما هو إلا شكل من أشكال دبلوماسية العضلات ، التي يضغط بها صدام على جيرانه لابتزازهم مادياً ، وهذه هي الطريقة التي يجرى بها المفاوضات[2] ، وعلى حد قول مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك : "لقد ملنا إلى الأخذ باستشارة أصدقائنا في المنطقة ، ومنهم الرئيس مبارك ، لأنهم يعرفون صدام جيداً وتعاملوا معه طويلاً[3] .

إلا أنه مع حدوث الغزو العراقي للكويت فعلياً ، فإن الولايات المتحدة قد أدركت مدى خطورة ذلك وتأثيره المدمر على مصالحها في المنطقة إدراكاً قوياً ، تلك المنطقة التي تشكل بالنسبة لها مصلحة أمن قومي ،

---

(1) جيمس بيكر . مرجع سابق ، ص 399 .

(2) Interview with: Richard Haass . Op. Cit. , P 4 .

(3) Interview with: Brent Scowcroft - U.S. National Security Advisor , www.pbs.org/wgbh/frontline/gulf/oral.scowcroft , P 2 .

وظل مدخلها إليها وما زال مدخلاً أمنياً[1] ، ومن ثم تحركت الولايات المتحدة في إدارتها للأزمة انطلاقاً من أهدافها في المنطقة ، والتي تدور حول عدة مبادئ راسخة ، وهى :

1- عدم السماح لأى قوة إقليمية أن تصبح من القوة لدرجة تتهدد معها المصالح الأمريكية في المنطقة ، وهو الاتجاه الذى بدأته مبكراً منذ الخمسينات في سياستها تجاه الرئيس جمال عبد الناصر[2] .

2- حماية شرايين الإمدادات النفطية من أي تهديد ، وكى لا تقع احتياطيات بترول العالم(*)، تحت سيطرة طاغية عدواني لا يمكن التنبؤ بأفعاله[3] .

3- ضمان تدفق النقط للدول الصناعية والغربية بشكل هادئ وبسعر معقول ومناسب ، مع الحفاظ على الهيمنة الأمريكية على الساحة الخليجية دون منافسة أو تهديد من أية قوى أخرى[4] .

ومن ثم ، فالتحرك الأمريكي تجاه الأزمة لم يكن انطلاقاً من الحرص على إقرار الشرعية الدولية ، أو رغبة في ارجاع الحقوق إلى ذويها ، وإنما كان بدافع من مصالح أمريكية محضة[5] .

فمنذ بداية إدارتها للأزمة أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مدى حاجتها إلى

---

(1) لواء دكتور، أحمد عبد الحليم . "التحرك بين العمل السياسي والعسكري"، في إطار ملف عن: الخليج - الشرق الأوسط – العالم ، من الأزمة إلى الحرب ، أوراق الشرق الأوسط ، عدد 2 ، (مارس 1991) ، ص 30 .

(2) ياسر هاشم . "تكتيكات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي" . في : المرجع السابق ، ص 52 .

(*) تمثل شبه الجزيرة العربية مع العراق والكويت 40% من الاحتياطي العالمي من النفط .

(3) Michael Mandelbaum . "The Bush Foreign Policy" . Foreign Affairs , Vol. 70 , No. 1 , (1991) , P 11 .

(4) نبيل عبد الفتاح . "غزو الكويت: أزمات الأمن والمؤسسة والقيادة والثقافة" . في:" اتحاد المحامين العرب . أزمة الخليج .. تحديات الحاضر والمستقبل . حوار الشهر رقم 7 ، 1990 ، ص 152،153 .

(5) Stephen Zunes . "Hazardous Hegemony : The United States In The Middle East" . Current History , Vol. 96 , (Jan. 1997) , P 20 .

أيضاً : د/ درية شفيق بسيوني . "الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي- الثوابت والمعطيات" . مرجع سابق ، ص 89 .

اللاعبين الرئيسيين في المنطقة وفى مقدمتهم مصر ، التي هي حيوية من أجل المصالح الأمريكية ، وتعتبرها واشنطن صوت الاعتدال العربي الرئيس ، الذى هو معادل أو موازن للقوى الراديكالية البازغة في المنطقة[1] ، وعلى حد قول أحد السفراء الأمريكيين السابقين بمصر : "إن مصر من منظورنا هي أهم دولة في المنطقة"[2] .

هذا فضلاً عن إدراك الولايات المتحدة لقدرة مصر الكبيرة على العمل خارج حدودها ، والذى كان ذا أهمية كبيرة من المنظور الأمريكي بعد فقد إيران - التي كانت تمثل الدعامة الأساسية في هيكل دفاعها الإقليمي عن منطقة الخليج - أيضاً دور مصر القيادي داخل العالم العربي وشرعيتها داخل المنظومة العربية أو الجامعة العربية ، كذلك إمكاناتها البشرية والعسكرية ، وما تتيحه اتفاقية الدفاع العربي المشترك ، مما يجعل لمصر دوراً مؤثراً في هذا الشأن ، لا تستطيع أية دولة في الشرق الأوسط القيام به ، لا إيران الشاه ولا تركيا ولا حتى إسرائيل ، كل ذلك كان محل اهتمام وتقدير الولايات المتحدة[3] .

ورغم أن مصر تشترك مع الولايات المتحدة في مصالح حيوية كثيرة ، مثل حماية الدخول إلى الطرق والمجاري المائية: البحر المتوسط ، قناة السويس ، البحر الأحمر، مضيق باب المندب ، المحيط الهندي، الخليج وحتى نهر النيل ، إلا أن الشريكين لم يمتلكا في السابق خطراً استراتيجياً مشتركاً محدداً .

والمرة الوحيدة التي تجسد فيها مثل هذا الخطر كان مع حدوث أزمة الخليج الثانية[4] ، ومن ثم اتفقت مصالح الطرفين وسارت في نفس الاتجاه ،

---

(1) جيمس بيكر . مرجع سابق ، ص 409 .

Also - Phebe Marr . "Egypt's Regional Role" . Op. Cit. , P 4 .

(2) السفير الأمريكي السابق بالقاهرة دانيال كيرتزر . في : ندوة الحوار القومي بالأهرام ، إعداد/ لطفى الخولى ، الأهرام ، 1998/6/24 ، ص 27 .

(3) Paul Jabber . Op. Cit. , P 978 .

(4) Ahmed Ismail Fakhr . Op. Cit. , P 227 .

مصممة على مقاومة المزايدة العراقية للتوسع السياسي من خلال العدوان[1] ، ولقد انخرطت الولايات المتحدة في إدارة الأزمة بكل ثقلها ووظفت كافة إمكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية ، سواء للضغط على البعض أو إغراء البعض الآخر ، أو الاستفادة من أخطاء الجميع الأصدقاء والأعداء ، لكى تنفرد وحدها بإدارة وتوجيه الأزمة وفقاً لرؤيتها ومصالحها أولاً وأخيراً[2] .

وفيما يتعلق بمصر تحديداً ، بدأت الضغوط الأمريكية عليها كي تتبنى نفس الخط الأمريكي بالرسالة التي أرسلها جون كيلى - وكيل الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط - يوم الثالث من أغسطس 1990 ، إلى وزارة الخارجية المصرية ، والتي اتسمت لهجتها بالعنف وقال فيها : " لقد أدى الغرب واجبه لكن الدول العربية لا تفعل شيئاً ، لقد باعت الولايات المتحدة كثيراً من الأسلحة إلى البلدان العربية وخاصة مصر ، فإذا هي لم تتصرف ولم تتخذ في قضية الكويت موقفاً متشدداً ، فإن عليها أن تعلم أنها لن تستطيع في المستقبل الاعتماد على الولايات المتحدة[3] . وفى نفس اليوم وعلى أثر اتصال هاتفي بين الملك فهد والرئيس مبارك وأيضاً الرئيس الأمريكي بوش ، فإن الملك فهد قد طلب من كليهما أن يرسلا له قوات لحماية المملكة .

وفى ذلك اليوم قرر الرئيس مبارك إرسال القوات المصرية إلى السعودية ، إلا أن ذلك لم يعلن عنه في حينه نظراً لاعتبارات سياسية[4] ، واستمر الرئيس

أيضاً : التقرير الاستراتيجي العربى 1985 ، ص48 .

(1) Peter Hahn . Op. Cit. , P 66 .

(2) د/ حسن نافعة . "ردود الفعل الدولية إزاء الغزو" . عالم المعرفة ، عدد 195 ، (مارس 1995) ، ص 471 .

(3) بيير سالينجر وأريك لوران . مرجع سابق ، ص 172،173 .

Also - Dilip Hiro . Desert Shield To Desert Storm : The Second Gulf War . New York : Routledge , 1992 , P 106 .

(4) عبد الستار الطويلة . مرجع سابق ، ص 282 .

مبارك خلال الأيام التالية ينكر ذلك ، وينفى بشدة وجود أية قوات بالخليج أو الكلام معه في هذا الشأن ، لكنه أعلن عن أنه إذا طلب منه أن يشترك مع قوات عربية للتأمين فلن يرفض ، وأكد على قوات عربية وليس اشتراك مع قوات أجنبية[1] .

وفى هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة تحشد قواتها وقوات الدول المتحالفة معها على أرض المملكة العربية السعودية بمعدلات كبيرة وسريعة ، وراحت تزيل العقبات التي تعترض ذلك الواحدة تلو الأخرى[2] . وفى إطار ذلك حضر وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني يرافقه الجنرال نورمان شوارتزكوف ـ قائد القوات الأمريكية في الخليج ـ إلى القاهرة يوم السابع من أغسطس ، وفى مقابلة لهما مع الرئيس مبارك أطلعاه على الخطط الأمريكية لنشر القوات ، وطلبا منه الدعم في مرور السفن الحربية النووية الأمريكية في قناة السويس بداية بحاملة الطائرات النووية أيزنهاور ، فوافق على الفور[3] ، إلا أنه فيما يتعلق باستخدام الولايات المتحدة للمجال الجوي المصري والقواعد العسكرية المصرية لانطلاق القاذفات الأمريكية من طراز بي 52 ، فإن الرئيس مبارك رغم سخطه وحنقه الشديد على العدوان العراقي ، لم يكن مستعداً آنذاك ـ على حد وصف شوارتزكوف ـ بأن تنطلق تلك القاذفات من الأراضي المصرية ، وقال : "لا أظن أننا بحاجة لأن نقرر ذلك الآن"[4] . ووفقاً لرواية تشيني ، فإن الرئيس مبارك لم يصرح لهم في اللقاء

---

(1) من حديث الرئيس مبارك فى المؤتمر الصحفى العالمى 1990/8/8 . مرجع سابق ، ص 188 .

(2) د/ حسن نافعة . "ردود الفعل الدولية إزاء الغزو" . مرجع سابق ، ص 472 .

Also - Hermann Eilts . "The Persian Gulf Crisis : Perspectives And Prospects" . Op. Cit. , P 9 .

(3) بوب وودوارد . القادة .. خفايا ما قبل وبعد حرب الخليج . ترجمة/ محمود برهوم . ط1 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1991 ، ص 192 .

Also - John Simpson . Op. Cit. , P 134 .

(4) نورمان شوارتزكوف . الأمر لا يحتاج إلى بطل (مذكراته) . ترجمة/ حسام الدين كساب متولى . ط1 ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1993 ، ص 116،117 .

عن موافقته على إرسال قوات مصرية إلى السعودية ، ولكنه وافق على ذلك عندما اتصل به الرئيس بوش بعد ساعات قليلة من اللقاء ، إلا أن الرئيس مبارك شرط ذلك بموافقة دول عربية أخرى[1] .

وفى اليوم التالي - 8 أغسطس - وجه الرئيس مبارك حديثاً إلى الأمة العربية - تزامن مع حديث للرئيس بوش إلى الشعب الأمريكي - راح يحذر خلاله من مخاطر الحرب ، التي رأى أنها حتمية ، إن لم ينسحب العراق من الكويت ، وأخذ يصور أهوال تلك الحرب ، ثم دعا إلى عقد قمة عربية استثنائية بالقاهرة في غضون ساعات[2] .

وعندما عقدت القمة العربية في العاشر من أغسطس كان كل شيء مستقر والمسرح معد ومهيأ ، ولم يبق فقط سوى تدشين هذا الوضع في قرار رسمي ووثيقة رسمية[3] ، نتيجة الضغوط الأمريكية التي مورست على كل الأطراف ، وفيما يتعلق بمصر لم يكن هناك أحداً في العالم العربي يجهل أن الرئيس مبارك قد تعرض لضغوط أمريكية قوية في تلك الآونة[4] .

كما رأى آخرون ، أن الرئيس مبارك كان يحلم بأمرين : الأول - أن تصبح مصر مركز جاذبية العالم العربي أثناء الأزمة ، والثاني - أن تلغى الولايات المتحدة الديون العسكرية المستحقة لها على مصر ، وكان يأمل أن تسمح له نتائج قمة القاهرة بتحقيق هذين الحلمين[5] . ومن ثم ، قام بدور محوري وأساسي خلال المؤتمر ، لتحجيم دور وتأثير الدول التي كانت تناصر وتؤيد

---

(1) محمد حسنين هيكل . حرب الخليج .. أوهام القوة والنصر . مرجع سابق ، ص 413 .
أيضاً : بيير سالينجر وأريك لوران . مرجع سابق ، ص 248 .
(2) محمد حسنين هيكل . حرب الخليج .. أوهام القوة والنصر . مرجع سابق ، ص 415،416 .
(3) عبد الستار الطويلة. مرجع سابق، ص 194 .
(4) بيير سالينجر وأريك لوران . مرجع سابق ، ص 191 .
(5) المرجع السابق ، ص 250 .

الموقف العراقي ، وتشكيل وتدعيم تحالف عربي قوى لمواجهة العدوان العراقي ، وعمل على بلورة قرارات القمة ـ السابق عرضها ـ والتي أعطت الشرعية لإرسال القوات إلى منطقة الخليج ، في محاولة جادة منه لتحقيق هذين الهدفين ، ما دفع البعض إلى القول أن هذا المؤتمر لم يكن سوى جزء من خطة لفتح الطريق أمام عمل تقوم به الولايات المتحدة ضد العراق[1] ، كما أنه أعطى الشرعية للتواجد العسكري الأمريكي والغربي في المنطقة ، والموافقة الصريحة على أن تحارب ضد دولة عربية[2] .

وبالفعل أرسلت القوات المصرية إلى السعودية ابتداء من يوم 11 أغسطس ـ اليوم التالي للقمة ـ وفيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة ، فإنه عندما تحدث الأمريكيون مع الرئيس مبارك بشأن احتياجهم لذلك ، قال لهم : "إن طلبات الإمارات والسعودية سوف نلبيها في الحال" ، وبالفعل أرسلت قوات مصرية إلى الإمارات العربية كذلك[3] .

وفى أعقاب الرفض المصري للطلب الأمريكي الرامي إلى الحصول على تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية على الأراضي المصرية وذلك للانطلاق منها صوب العراق ، حاولت واشنطن استخدام عدد من أساليب الضغط على مصر مرة أخرى ، من خلال إغرائها بأنها ستجد كل العون الاقتصادي اللازم ، مشيرة إلى أنها سوف تعمل على جدولة الديون العسكرية المستحقة على مصر في أقرب فرصة ممكنة ، كما أنها سوف تضغط على صندوق

Also - Steve Yetiv. Op. cit., P 23.

(1) محمد حسنين هيكل . حرب الخليج .. أوهام القوة والنصر . مرجع سابق ، ص 437 .

(2) Dina Haseeb & Malak Rouchdy . Op. Cit. , P 70 .

And - Hermann Eilts . "The Persian Gulf Crisis : Perspectives And Prospects" . Op. Cit. , P 9 .

(3) الرئيس مبارك في أخطر حديث بعد حرب الخليج . مرجع سابق ، ص 3 .

النقد الدولي كي يوافق على توقيع الاتفاق النهائي مع مصر ، ووعدت بإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الأوروبية لتقديم المزيد من المساعدات والقروض للحكومة المصرية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة[1] .

وسرعان ما أثمرت هذه الضغوط ، وحصلت الولايات المتحدة بالإضافة إلى الموافقة على عبور قطعها البحرية النووية وغير النووية من قناة السويس ، على استخدام ممراً جوياً - لا يطلق عليه اسم - في مطار غرب القاهرة ، واستخدم هذا الممر لنشاط مشترك قامت به طائرات أف 15 و أ 3 أ لنشاط الأواكس (الإنذار المبكر)[2] .

ولقد عملت الولايات المتحدة خلال هذه المرحلة على إزالة كافة العقبات التي كانت تلوح في الأفق ، وكانت أهم هذه العقبات تتمثل في احتمالات ردود الفعل السلبية من جراء وجود هذا العدد الضخم من القوات الأجنبية - تحالف 28 دولة - في الأراضي المقدسة ، وما يمكن أن يثيره ذلك من مشاعر غاضبة لدى العرب والمسلمين ، بالإضافة إلى تفويت الفرصة على العراق لكسب الرأي العام العربي والإسلامي إلى جانبه .

ومن هنا ، كانت أهمية ومحورية الدور الذى لعبته مصر من خلال إعلامها المرئي والمسموع والمقروء في هذا الصدد[3] ، حيث كانت الولايات المتحدة قد عقدت العزم منذ اللحظة الأولى للأزمة على القتال ، وعلى أن تديرها بطريقة لا تترك لها غير حل وحيد وهو الحرب[1] ، وهو ما صرح به

---

(1) محمود بكرى . "السعوديون يطلبون إخضاع القوات العربية للقيادة الأمريكية". الشعب ، 1990/8/21 ، ص 2 .

(2) محمد حسنين هيكل . حرب الخليج .. أوهام القوة والنصر . مرجع سابق ، ص 212 .

(3) د/ حسن نافعة . "ردود الفعل الدولية إزاء الغزو" . مرجع سابق ، ص 472 .

الرئيس مبارك في التاسع من نوفمبر 1990 ، وأشار إلى أن ذلك تم دون أي تشاور أمريكي مع أي عرب آخرين[2] ، كما عملت الولايات المتحدة على الاستفادة من الخطأ التكتيكي القاتل في الحسابات - على حد وصف جيمس بيكر - الذى ارتكبه صدام حسين ، والذى شكل ميزة ثمينة ووفر لهم نقطة انطلاق حاسمة في صياغة شكل مواجهة الأزمة[3] .

ومن ثم ، استخدمت الولايات المتحدة كافة وسائل وأساليب الخداع السياسي والاستراتيجي بهدف إظهار موقف غير حقيقي ، يظهر إمكانيات الحل السلمى والدبلوماسي تارة وإمكانيات الحل العسكري تارة أخرى ، وذلك لإحداث بلبلة لدى كل من الرأي العام الدولي والمحلى وفى الموقف العراقي نفسه ، ثم في أسلوب التوجه لحل الأزمة[4] ، كما استخدمت أثناء فترة الحشد تكتيكاً مرناً قام على أساس وضع كل الأطراف أمام الأمر الواقع ، من خلال سياسة مرحلية مرنة تغلق باب التراجع على من شارك منهم في مراحلها الأولى ، وتضيق فرص الاختيار أمامهم ، كي يضطروا إلى المشاركة في المراحل التالية ، ووضع الأطراف المترددة في موقف تصبح فيه تكلفة عدم المشاركة الفاعلة في التحالف أكبر بكثير من المشاركة فيه[5] .

---

(1) نوروومان شوارتزكوف . مرجع سابق ، 106 .
أيضاً : أشار إلى ذلك جان بيير شيفنمان- قائد القوات الفرنسية في الخليج آنذاك- والذى استقال من منصبه اعتراضاً على تجاوز الجيش الفرنسي للدور المتفق عليه ، وجاء ذلك عبر كتاب ألفه عن أزمة الخليج . حول ذلك أنظر : محمد حسنين هيكل . حرب الخليج .. أوهام القوة والنصر . مرجع سابق ، ص 513 .

(2) تصريحات الرئيس مبارك لجريدة النيويورك تايمز : عبد الستار الطويلة . مرجع سابق ، ص 193 .

(3) جيمس بيكر . مرجع سابق ، ص 8،9 .

Also - Elaine Sciolino . The Outlaw State : Saddam Hussein's Quest For Power And The Gulf Crisis . New York : Wiley , 1991 , P 16 .

(4) لواء دكتور/ أحمد عبد الحليم . "التحرك بين العمل السياسي والعسكري". مرجع سابق ، ص 32 .

Also - Hesham El-Mikwad . The Gulf Crisis And The Anti -Iraq Coalition : A Study In Forming And Maintaining Alliances . Master Thesis . AUC , Dept. of Political Science , Jan. 1997 , P 101

(5) د/ حسن نافعة . "ردود الفعل الدولية إزاء الغزو" . مرجع سابق ، ص 474،475 .

حيث اتسم الموقف الأمريكي منذ بداية الأزمة ـ من منظور البعض ـ بدرجة كبيرة من الثبات والوضوح ، بدءاً بإدانة الغزو عقب حدوثه ثم النجاح في استصدار العديد من القرارات من مجلس الأمن الدولي ، بدءاً بالإدانة ومروراً بفرض الحصار الاقتصادي على العراق وانتهاء بجواز استخدام جميع الوسائل اللازمة ـ عسكرية وغير عسكرية ـ لتنفيذ هذه القرارات[1] .

وعندئذ مارست الولايات المتحدة الضغوط على مصر من جديد لزيادة مشاركتها العسكرية في التحالف ، والتي بدأت بثلاثة آلاف مقاتل من قوات الصاعقة والمظلات ، تبعتها الفرقة الثالثة الميكانيكية (مشاة) خلال شهر أكتوبر ، ثم الفرقة الرابعة المدرعة على امتداد شهري نوفمبر وديسمبر بما تجاوز الثلاثين ألف مقاتل، وكان ذلك بناء على طلب أمريكي صريح لمصر[2] ، انطلاقاً من إدراك الولايات المتحدة الكامل لكون المصريين هم المفتاح الحقيقي لمشاركة العرب في التحالف ، هذا إلى جانب الحاجة إليهم عسكرياً لإنجاز المهام الشاقة والصعبة على حد قول الجنرال شوارتزكوف[3] .

وفى تلك المرحلة اضطر الرئيس بوش إلى تقديم عدداً من التنازلات ، التي كانت ضرورية للحفاظ على تماسك التحالف المضاد للعراق ، وهي التنازلات التي تمت على مدار خمسة أشهر قبل أن تبدأ الحرب الجوية ضد العراق في السابع عشر من يناير 1991[4] .

---

(1) لواء دكتور/ زكريا حسين أحمد . مرجع سابق ، ص 178 .

(2) د/ نازلى معوض أحمد . "التحرك المصري في أزمة الخليج الثانية : الثابت والمتغير في الدور العربي لمصر" . في : د/ أحمد الرشيدي (محرر) . الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج . مرجع سابق ، ص 395 . أيضاً : جيمس بيكر . مرجع سابق ، ص 450 .

(3) صلاح منتصر . "الدور المصري" . الأهرام ، 1992/11/14 ، ص 10 . ايضاً : محمود بكرى . "خلافات مصرية أمريكية حول دور القوات المسلحة في الخليج" . الشعب ، 1990/10/16 ، ص 8 .

(4) Jean Edward Smith . George Bush's War . New York : Henry Holt And Co. Inc. , 1991 , PP 147-148 .

And - Interview With Rick Atkinson - Author of "Crusade : The Untold Story of The Persian Gulf War" .

وفيما يتعلق بمصر تحديداً ، فإن الرئيس بوش قد طلب من الكونجرس في سبتمبر 1990 ، إعفاء مصر من كافة ديونها العسكرية ، تقديراً لها في حشد التأييد العربي للجهود العسكرية الأمريكية ضد العراق ، وبعد جدال ونقاش مستفيض وافق الكونجرس على ذلك في شهر أكتوبر 1990 ، مما شكل تغيراً في الموقف الأمريكي تجاه مصر فيما يتعلق بتلك الديون[1] ، وتعقيباً على ذلك في حينه قال السيناتور كليبورن ـ رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ : "إن مصر متعاونة كلية مع الولايات المتحدة ، وأرسلت قواتها بشجاعة وبسالة ، وأن الرئيس مبارك قد تقلد موقع القيادة للعالم العربي بطريقة مؤثرة وفعالة"[2] .

وقبيل اندلاع العمليات الجوية ضد العراق ، عقد جميس بيكر اجتماعاً مع الرئيس مبارك بالقاهرة ، كان الهدف منه التعرف علي الموقف المصري من ثلاثة أمور محددة ، وهى :

1ـ إن كافة العمليات ستكون تحت سيطرة القادة الأمريكيين .

2ـ معرفة أنه ليست هناك اعتراضات على قصف العراق .

3ـ استمرارية التحالف مع الولايات المتحدة ، حتى إذا انتقمت إسرائيل حال تعرضها لهجوم عراقي .

وعلى حد قول بيكر ، فإن الرد المصري على الأمور الثلاثة كان إيجابياً كما توقع ، ورغم تحفظ الرئيس مبارك على استخدام اثنتين من القواعد المصرية ، إلا أنه ـ أي بيكر ـ كان واثقاً من أن الرئيس مبارك سيوافق في

---

www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/gulf/oral/Atkinson , P 5 .

(1) د/ ودودة بدران . "أزمة الخليج والاستمرارية والتغير في سياسة القوى الغربية تجاه مصر" . مرجع سابق ، ص 201 .

(2) John Kifner . "Gulf Price Tag For Egypt" . New York Times , Sep. 4 , 1990 , P 10 . *And* - Sarach Gauch . "Mubarak's Big Gamble" . Op. Cit. , P 23 .

النهاية ، وهو ما حدث بالفعل على حد قول بيكر[1] .

وأثناء عملية القصف الجوي للعراق ـ والتي استمرت ثمانية وثلاثون يوماً متصلة ـ فإنه كان هناك تعاوناً إيجابياً فيما بين أطقم السيطرة الجوية التكتيكية الأمريكية والقوات المصرية ، وذلك عكس القوات العربية الأخرى ، مثل السوريين الذين لم يتحمسوا للتعاون في هذا الشأن[2] .

ولما كانت الحرب الجوية لم تحسم المعركة ، واستلزم الأمر ضرورة القيام بحرب برية شاملة لتحرير الكويت ، فإن الولايات المتحدة وانطلاقاً من الدراسات التي قامت بها وزارة الدفاع الأمريكية ، والتي أشارت إلى أن خسائر القوات الأمريكية سوف تكون باهظة قد تتجاوز خمسين ألف قتيل ، إذا ما شاركت في حرب برية نظامية ـ وهو رقم كفيل بتأليب الرأي العام الأمريكي للإطاحة بإدارة الرئيس بوش ـ عملت الولايات المتحدة على البحث عن بديل يجنبها مثل هذه الخسائر الضخمة ، وكان البديل الأمثل ـ من منظورهم ـ هو قيام القوات العربية وعلى رأسها المصرية بخوض الحرب البرية ضد القوات العراقية ، ولا تتدخل القوات الأمريكية في المعارك إلا في مرحلة متأخرة ، بعد أن تكون القوات العربية قد مهدت لها الطريق تماماً للإنقضاض على بقية فلول الجيش العراقي[3].

بالإضافة إلى الإدراك العسكري الأمريكي لأهمية المشاركة المصرية لقيادة محور الهجوم الثاني ، وتثبيت القوات العراقية في غرب الكويت ـ وذلك وفقاً للخطة الأمريكية التي عرفت باسم "عاصفة الصحراء" ، وتلك كانت

---

(1) جيمس بيكر . مرجع سابق ، ص 450 .

(2) الفريق أول ركن : خالد بن سلطان بن عبد العزيز . مرجع سابق ، ص 277 .
أيضاً : لواء دكتور/ زكريا حسين أحمد . مرجع سابق ، ص 178 .

(3) محمود بكري . "خلافات مصرية أمريكية حول دور القوات المسلحة في الخليج" . مرجع سابق ، ص 8 .
Also - Hesham El-Mikwad . Op. Cit. , PP 101-102 .

مهمة شاقة وصعبة ، وعلى حد قول الجنرال شوارتزكوف : "لم يكن أمامنا بديل عن المصريين ، حيث أن الفرقتان المدرعتان المصريتان تتميزان بمستو عال من التدريب ، وكانتا تمثلان أكبر قوة هجوم برية بعد القوات الأمريكية ، بالإضافة إلى الثقة في قدرة وإجادة المصريين لفنون القتال"[1] .

وانطلاقاً من هذا الإدراك وذلك الاحتياج ، طار بيكر إلى القاهرة للحصول على موافقة الرئيس مبارك ، الذى طمأنه بقوة أنه بمجرد بدء الحرب البرية ، فإن الولايات المتحدة يمكنها الاعتماد على مصر[2] .

وبالفعل مع نشوب الحرب البرية في الرابع والعشرين من فبراير 1991 ، فإن القوات المصرية قد اشتركت فيها منذ اللحظة الأولى مشاركة فاعلة وإيجابية ، إلى أن تم تحرير الكويت فقط ، دون الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ودخول الأراضي العراقية ، وذلك انطلاقاً من خصوصية مصرية في التقيد بقرارات مجلس الأمن الدولي وعدم تجاوزها[3].

ومع انتهاء حرب الخليج رسمياً 28 فبراير 1991 ، فإن الولايات المتحدة قد حققت بالفعل هدفها الأساسي المعلن وهو تحرير الكويت ، كما حققت ثلاثة أهداف أخرى ، وهى : حماية حقول البترول السعودية ، كسر وتحطيم القدرة العسكرية العراقية ، وجعل الإصابات الحربية للقوات المتحالفة محدودة ، إلا أنها لم تستطع أن تحقق هدفاً آخر غير معلن ، وهو إزاحة صدام حسين عن السلطة في بغداد[4] .

ووفقاً لما سبق ، فإن الولايات المتحدة حرصت على أن تكون الحامي الأول

---

(1) صلاح منتصر . مرجع سابق ، ص 10 .

(2) جيمس بيكر . مرجع سابق ، ص 549 .

(3) إبراهيم نافع . "مصر وأمريكا : دوائر الاتفاق ومساحات الخصوصية" . مرجع سابق ، ص 5 .

(4) The Center For Strategic International Studies . Op. Cit. , P 2 .
And - Steve Yetiv . Op. Cit. , P 104 .

والرئيس لمنطقة الخليج ودولها بما يحقق مصالحها ، وأن تكون المهيمنة على ترتيبات الأمن في المنطقة ، فتجعل مشاركة الأطراف الأخرى في ذلك ، إما متوافقة مع الاستراتيجية الأمريكية أو هامشية وغير محورية[1] ، كما حرصت على عدم وجود أية قوات في منطقة الخليج وعلى أرض دول مجلس التعاون حتى ولو كانت قوات عربية (مصرية أو سورية) وذلك تحسباً للمستقبل ، وتحجيماً للدور المصري في هذه المنطقة ، وإبعاده وحصاره داخل حدوده الجغرافية[2] ، حيث أن الأمن في منطقة الخليج من المنظور الأمريكي يعنى إنهاء أي دور مصري هناك[3] .

ومن ثم ، مارست الولايات المتحدة دوراً ضاغطاً على السعودية ودول الخليج لتفريغ إعلان دمشق من مضمونه ، وجعله مجرد حبر على ورق ، كي لا يرى النور للتطبيق . وبالتالي لم تستطع مصر أن تحقق أي تقدم سياسي نحو الدور الذى أملت ورغبت في أن تلعبه في هذه المنطقة ، والذى كان أحد الأهداف الرئيسية التي جعلت مصر تطابق سياستها مع الولايات المتحدة ، وقدمت في سبيل ذلك تنازلات أكثر مما يجب خلال هذه الفترة[4] .

ومن هنا ، فإن الأزمة كما خلقت فرصة لمصر كي تمارس دورها القيادي في المنطقة ، فإن أثار وتداعيات الأزمة قد شكلا قيوداً على قدرة مصر على ممارسة تلك القيادة ، لاسيما في منطقة الخليج[5] ، حيث أن تداعيات الأزمة كشفت عن عمق الاختلاف بين التصورين المصري والأمريكي بشأن

---

(1) د/ مصطفى علوى . "أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب : نظام أمنى أم ترتيبات أمنية غير مترابطة؟" . مرجع سابق ، ص 81 .

(2) د/ جمال على زهران . "تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر" . مرجع سابق ، ص 130 .

(3) Ahmed Ismail Fakhr . Op. Cit. , P 225 .

(4) Dina Haseeb & Malak Rouchdy . Op. Cit. , P 74 .

(5) Robert Zimmerman . Op. cit. , P 98 .

قضية ترتيبات الأمن بالخليج ، وإن لم يكن أمام مصر في النهاية سوى القبول بالتصور الأمريكي ، والذى قبلته وارتضته دول الخليج نفسها[1] .

وفى ضوء ذلك ، اتخذ الرئيس مبارك قراره في التاسع من مايو 1991 ، بسحب جميع القوات المصرية التي شاركت في حرب تحرير الكويت وعودتها إلى أرض الوطن ، وعند هذا الحد توقف الدور المصري خلال تلك الأزمة والحرب الناجمة عنها .

ـ وخلاصة القول ، أنه أثناء هذه الفترة ـ الأزمة والحرب ـ فإن الولايات المتحدة قد مارست بالفعل الكثير من الضغوط على النظام السياسي المصري كي يتبنى نفس التوجهات ، وتصدر قراراته في هذا السياق متوافقة مع السياسة الأمريكية ، ومحققة للأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة ، ولقد امتدت هذه الضغوط لتشمل الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية ، والتي كان من ثمارها إرسال القوات المصرية إلى السعودية والخليج ، ثم قيام مصر بدور فاعل وقوى في حشد وتكتيل الإمكانات العربية ضد صدام حسين ، وتعاونها العسكري الكبير والتسهيلات السياسية والعسكرية العديدة التي قدمتها للولايات المتحدة ، ثم اشتراكها الفعلي في الحرب البرية لتحرير الكويت .

ورغم أن البعض قد اجتهد بقوة وإصرار من أجل نفى وجود أو استجابة مصر لمثل هذه الضغوط[*] ، إلا أن الرئيس مبارك نفسه لم ينكر ـ في مراحل معينة ـ أن واشنطن قد ضغطت على القاهرة بقوة من أجل أن

---

(1) د/ زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية- الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة". مرجع سابق، ص 74.

(*) على سبيل المثال ، حاول نفى ذلك الدكتور/ مصطفى الفقى من خلال ذكر واقعة حدثت أثناء الأزمة . حيث اتصل به السفير الأمريكي بالقاهرة ، وألح عليه في نزول عدد 300 طائرة هيلوكوبتر في الغردقة لمدة ليلتين تمهيداً لانطلاقها إلى السعودية ، لكن الرئيس مبارك ـ على حد قوله ـ رفض بشدة ، ورهن ذلك بخروج مصر من التحالف . جاء ذلك في سياق حديث الدكتور/ مصطفى الفقى في اللقاء الأول لقادة حلقات المناقشة بالمركز الكشفي العربي الدولي بالقاهرة يوم 1993/6/21 .

تقدم وجوداً عسكرياً في المملكة العربية السعودية ، وأن تتبنى خطاً منسجماً معها[1] .

* وعلى أية حال ، فإن تلك الضغوط ما كانت لتؤتي ثمارها إلا في ظل ظروف سياسية واقتصادية مصرية مواتية جعلتها تؤتى ثمارها ، وجعلت مصر تسير إلى حد كبير على نفس الدرب أثناء الأزمة والحرب ، وهو ما سنتناوله في سياق المبحث التالي .

[1] Ann Mosely Lesch . Op. Cit. , P 39 .

obeikandl.com

المبحث الثالث

تحليل نقدى للعلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 90-1991

جاءت بداية التسعينات متزامنة مع تفجر أزمة الخليج الثانية ، والتي اعتبرها الكثير من الباحثين بمثابة نقطة تحول في العلاقات المصرية ـ الأمريكية على مختلف الأصعدة ، فلقد كانت هناك كثيراً من التحليلات والرؤى المتباينة والمتعارضة للموقف والدور المصري من الأزمة والحرب الناجمة عنها انطلاقاً من رؤية العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، وانقسمت الآراء وتعددت المبررات التي تدعم وجهات النظر المختلفة في هذا الشأن . حيث صورت عدد من هذه التحليلات الموقف المصري من الأزمة باعتباره دليلاً على عمق الاعتماد الاقتصادي المصري على الولايات المتحدة[1] ، وأن مصر كانت مضطرة للارتباط بعجلة السياسة الأمريكية خلال هذه الفترة[2] ، نظراً لوجود عامل كبير كان له تأثيره على موقف الحكم في مصر ، وهو عامل الارتباط بالمساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية ، فمنذ اتفاقية كامب ديفيد ـ كما سبق ـ ومصر تتلقى من الولايات المتحدة مساعدات سنوية منتظمة تقدر بألفين وثلاثمائة مليون دولار ، وتضطر فوقها إلى الاستدانة من الدول والبنوك والمؤسسات المالية الغربية ، حتى بلغت ديونها المعلنة قبيل الأزمة مباشرة 56 مليار دولار ، فضلاً عن عجز سنوي في ميزانيتها تجاوز 5 مليار دولار ، وبسبب ذلك أصبحت مصر في حاجة ماسة لاستمرار

---

(1) د/ زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 74 .

(2) عبد الستار الطويلة . مرجع سابق ، ص 288 .

المساعدات الأمريكية والغربية ، مما اضطر الحكم فيها ـ من منظور البعض ـ إلى التضحية بالقرار النابع من إرادة مصر والانقياد وراء الولايات المتحدة الدولة الأغنى والأقوى في العالم[1] .

هذا إلى جانب ، أنه في تلك الأثناء كانت مصر معرضة لوقف المعونات الخارجية ، ومعرضة أيضاً لعدم القدرة على تمويل مشترياتها من المواد الغذائية لاسيما القمح ، نتيجة توقف الدول الدائنة وتحريضها للبنوك والمؤسسات الدولية ألا تتعامل مع مصر مالياً ، مما شكل ضغوطاً شديدة وقع في أسرها صانع القرار المصري ، كي يتبنى سياسات معينة[2] .

ويرى البعض أن الولايات المتحدة قد قامت أثناء الأزمة بالتلويح لمصر بعامل المعونات والمساعدات ، كما فعلت مع غيرها[*] ، إلى جانب إغرائها بالتدخل لدى الدول الدائنة وصندوق النقد والبنك الدوليين لجدولة الديون المصرية المستحقة ، وتقديم مساعدات جديدة ، إلا أن الثمن كان السكوت والانعزال عن قضية الخليج وتبنى موقف موال لها[3] .

وبنظرة شاملة وإجمالية ، رأت تحليلات أخرى أن مشكلات مصر الاقتصادية ، بالإضافة إلى طبيعة علاقاتها السياسية والاقتصادية بالولايات المتحدة لم تسمح لها بهامش كبير من حرية الحركة والمناورة أثناء تلك الفترة[4] .

---

(1) د/ عودة بطرس عودة . مرجع سابق ، ص 170

(2) من حديث/ ضياء الدين داود . في : محمد الطويل . مرجع سابق ، ص 90،91 .

(*) مثل الأردن ، حيث أرسل روبرت جاتس ـ نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي وأحد الصقور في حاشية الرئيس بوش ـ إلى عمان وقتئذ حاملاً رسالة قاسية مفادها : أنه إذا لم يشترك الأردن في إدانة العراق ، فإنه سوف يكون هناك تباطؤ مبيت وتخفيض على قدر كبير من الأهمية للمساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة للأردن .. حول ذلك أنظر :

- Jean Edward Smith . Op. Cit. , P 148.

(3) عادل حسين . "كيف توافقون على تدمير الأسلحة الكيماوية العراقية" . الشعب ، 1990/9/11 ، ص 3 .

Also - Hesham El-Mikwad. Op. Cit. , P 99 .

(4) د/ حسن نافعة . "ردود الفعل الدولية إزاء الغزو" . مرجع سابق ، ص 473 .

في حين أسرف البعض في القول بأن مصر باختيارها الوقوف إلى جانب التحالف الدولي أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية ، والتوافق أو التطابق مع سياسات الولايات المتحدة ، فإنها بذلك قد عملت على ترسيخ الانقسام العربي ، وبإرسالها القوات إلى السعودية والخليج ، فإنها أعطت الشرعية لوجود الجيوش الأجنبية في المنطقة ، وموافقتها الصريحة على أن تحارب العراق[1] .

هذا فضلاً عن الآراء التي مالت إلى النقد ، بأن القوات المصرية قد أرسلت بناء على أمر أو طلب من الولايات المتحدة ، وذلك في مقابل إلغاء الديون العسكرية المصرية المستحقة للولايات المتحدة ، والتي تبلغ "7.1 مليار دولار"[2] ، وهناك من ذهب بالرأي إلى أبعد من ذلك إلى حد القول ، أن مصر قد ارتكبت جريمة بتحالفها مع الولايات المتحدة ضد دولة عربية ، وأنها بذلك قد أساءت إلى مبادئ القومية العربية ومزقت الإجماع العربي[3] ، من خلال وقوفها بقوة ضد العراق وتخليها عن أي دور فعلى لاحتواء الأزمة وحلها في الإطار العربي[4] .

كذلك فإن بعض التيارات السياسية ـ كما سبق ـ قد أدانت الموقف المصري وارسال القوات المصرية إلي الخليج وطالبوا وقتئذ بسحب هذه القوات ، ورأوا في قبول مصر إرسال هذه القوات انحيازاً للاستراتيجية الأمريكية وتأكيداً للتبعية إزاء الولايات المتحدة[5] ، أيضاً فإن عدداً من القوى

---

(1) Dina Haseeb & Malak Rouchdy . Op. Cit. , P 70 .

(2) Ann Mosely Lesch . Op. Cit. , P 39 .

(3) حول تلك الآراء أنظر: الفريق أول ركن : خالد بن سلطان بن عبد العزيز . مرجع سابق ، ص 207 .

(4) د/ عودة بطرس عودة . مرجع سابق ، ص 170 .

(5) د/ مصطفى كامل السيد . "الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية" . مرجع سابق ، ص 53 .

السياسية الوطنية قد أخذت على السياسة المصرية تغيراً رئيسياً حدث في موقفها أثناء الأزمة ، وهو المتعلق بتنفيذ سياستها التي رمت في البداية إلى إعلان أن إرسال القوات إلى منطقة الخليج هدفه الوحيد هو تأمين دفاعات كل من السعودية والإمارات وزيادة فاعليتها ، وإذا بهذه القوات تكون أول من دخل الكويت بتنسيق مع القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة ، بعد أن كان المعلن أنها ستعمل فقط تحت إمرة وإشراف القيادة السعودية[1] .

كما أن الموقف المصري وفقاً للعديد من التحليلات كان متناقضاً مع التعاون المصري العراقي ، الذى دام لسنوات في مجالات عديدة وبشأن قضايا مختلفة[*] ، كذلك فإن هذا الموقف كان مختلفاً تماماً عن موقفها عام 1961 ، بشأن التهديد العراقي للكويت ، حيث تبنت مصر آنذاك وقادت الاتجاه نحو حل عربي ، إلا أن الأمر اختلف تماماً هذه المرة ، فبدلاً من الوقوف أمام التدخل العسكري الغربي ضد دولة عربية ، قامت مصر بتأييده بل والاشتراك فيه ، وتم مكافأة مصر على هذا الموقف من خلال قيام الولايات المتحدة بإسقاط ديونها العسكرية لديها[2] .

ومن ثم ، يرى البعض أن أزمة الخليج الثانية وموقف مصر منها ، وما تلاها من تطورات بشأن اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي وتدفقات المنح والمساعدات ، وإلغاء وجدولة الديون التي كانت متراكمة على مصر ، إنما تؤكد صحة مقولة : أن الدولة المعتمدة اقتصادياً على الخارج تقوم بدفع ثمن

أيضاً : إبراهيم البيومى غانم . مرجع سابق ، ص 44 .

(1) د/ جابر سعيد عوض . مرجع سابق ، ص 72 .

(*) مثل : التأييد العسكري المصري للعراق في حربه مع إيران 80-1988 ، التأييد الدبلوماسي العراقي لعودة مصر إلى العالم العربي بعد كامب ديفيد ، العمالة المصرية الضخمة في العراق ، مجلس التعاون العربي الذى ربط بين مصر والعراق والأردن واليمن الشمالي آنذاك .

(2) د/ زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 74 .

سياسي مقابل تمتعها بالمزايا الاقتصادية الناجمة عن علاقاتها بالفاعلين المسيطرين ، ويتمثل هذا الثمن في تأييد تفضيلات ورغبات هؤلاء الفاعلين ، وهو التأييد الذى قد لا يكون في معظم الأحوال نتيجة رضاء أو اقتناع[1] .

ومما تقدم ، فإن التحليلات والآراء المعارضة قد مالت إلى القول بإذعان الموقف السياسي المصري إبان الأزمة والحرب للضغوط الأمريكية التي مورست على مصر خلالها ، وذلك بفعل وتأثير العديد من الأدوات الفاعلة والمؤثرة ، والتي كان أبرزها الديون الأمريكية المستحقة على مصر خاصة العسكرية ، والمساعدات السنوية المقدمة لمصر سواء الاقتصادية أم العسكرية ، بالإضافة إلى الحاجة إلى السلاح الأمريكي لتحديث القوات المسلحة ، وأيضاً الدعم السياسي الأمريكي لمصر في مواجهة قوى وضغوط خارجية عديدة ، كالدول الدائنة الأخرى ومؤسسات التمويل الدولية وغيرها .

وعلى الجانب الآخر ، وإزاء كل هذه الانتقادات الحادة للموقف المصري من الأزمة وتداعياتها ، فإن الرئيس مبارك اضطر إلى أن يشرح ويوضح صراحة أنه قام بهذا الدور وقبل الاشتراك في الحرب من أجل تعزيز المصالح المصرية والعربية ، وليس لكى يرضى الولايات المتحدة الأمريكية[2] ، كما أعلن أنه لم يسمح على الإطلاق باستخدام الأراضي المصرية لأى دولة أجنبية ، ورفض استخدام الأراضي المصرية لإقلاع القاذفات الأمريكية بعيدة المدى لضرب أهداف عراقية ، كما رفض استخدام المجال الجوي المصري أثناء الحرب[3] ، وهو ما أكد عليه في مناسبات عديدة الدكتور/ مصطفى الفقي ـ مدير مكتب الرئيس للمعلومات والمتابعة آنذاك ـ حيث أشار إلى أن مصر قد

---

(1) د/ زينب عبد العظيم محمد . "صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ـ جوانب سياسية" . مرجع سابق ، ص147 .

(2) Peter Hahn . Op. Cit. , P 66 .

(3) الرئيس مبارك فى لقاء مع قيادات الجيش الثالث الميدانى أثناء افتتاح المدينة العسكرية للجيش الثالث . الأهرام ، 1998/10/25 ، ص 3 .

حاربت في الخليج لهدف يتصل مباشرة بالمصلحة القومية المصرية ، وأكد على أن الرئيس مبارك قد رفض بشدة استخدام الأراضي المصرية كقاعدة انطلاق للقوات الجوية الأمريكية في طريقها إلى الخليج ، وشدد على ذلك بقوة ورهنه بخروج مصر من التحالف الدولي المضاد للعراق[1] .

وفى نفس السياق ، رأى بعض المحللين أن موقف مصر من الأزمة كان موقفاً مبدئياً نابعاً من الحرص على كيان الأمة العربية وعدم تكريس الغزو والاحتلال واستخدام القوة لحل الخلافات بين الدول العربية[2] ، كما أنه كانت هناك خصوصية مصرية واضحة أثناء الأزمة والحرب ، حيث عملت مصر على التقيد بقرارات مجلس الأمن الدولي ، وعدم الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ، إذ التزمت بالمشاركة في تحرير الكويت فقط ورفضت المشاركة في عمليات التحالف خارج إطار هذا الهدف ، ومن ثم كان هناك تمايزاً واضحاً بين الموقفين المصري والأمريكي خلال هذه الفترة[3] ، حيث اعترض الرئيس مبارك على دخول القوات الأمريكية وقوات التحالف الغربي الأراضي العراقية لإسقاط نظام حكم الرئيس صدام حسين ، واتصل بالرئيس بوش ـ حينذاك ـ وأبلغه عدم موافقة مصر على هذه الخطوة ، وحذر من عواقبها وردود فعلها في الدول العربية ، باعتبارها ستشكل سابقة خطيرة في التدخل العسكري لإسقاط أي نظام ، واقتنع الرئيس بوش بذلك وأوقف اطلاق النار ومنع الجنرال شوارتزكوف من التقدم صوب بغداد ، في الوقت الذى كان فيه الطريق مفتوحاً إليها ، وكان الرئيس مبارك هو

---

(1) من حديث د/ مصطفى الفقى . في : ندوة بالمركز الكشفي العربي الدولي بالقاهرة ، يوم 1993/6/21 .

(2) محمد وجدى قنديل . "الرئاسة الثالثة .. والمعارضة : لماذا مبارك؟ وما هو البديل؟" . أخبار اليوم ، 1993/7/17 ، ص 16 .
أيضاً : د/ أحمد كمال أبو المجد . "الموقف المصري في أزمة الخليج" . الأهرام ، 1991/2/1 ، ص 6 .

(3) إبراهيم نافع . "مصر وأمريكا .. دوائر الاتفاق ومساحات الخصوصية" . مرجع سابق ، ص 5 .

الزعيم العربي الوحيد الذى اتخذ هذا الموقف ، وتصاعد به إلى حد إبلاغه الرئيس الأمريكي أنه سوف يعلن موقفه صراحة ، لو مضت القوات الأمريكية في التقدم إلى داخل العراق[1] .

وواقعياً ، فإن أزمة الخليج قد وقعت في فترة شهد فيها النظام الدولي عدداً من التغيرات على كافة الأصعدة ، وهى التغيرات التي بدأت منذ النصف الثاني من الثمانينات ، حيث شهدت هذه الفترة اتباع الاتحاد السوفيتي السابق عدداً من الخطوات التي عكست انسحابه كقوة عظمى في مواجهة الولايات المتحدة في النظام الدولي ، الأمر الذى ترتب عليه تعاظم الدور الأمريكي في هذا النظام[2] .

ومن ثم ، أصبح واضحاً انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولي ، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في ذلك النظام ، ولقد أدركت مصر هذا الوضع المسيطر للولايات المتحدة فاتجهت نحو تدعيم تحالفها القائم معها ، وزادت من درجة الاتفاق معها في مواقفها إزاء القضايا المختلفة ، دون أن يعنى ذلك بالضرورة أنه كان على حساب المصالح الوطنية الأساسية[3] .

وأثناء الأزمة والحرب تحديداً ، فإن عين صانع القرار السياسي المصري كانت على الولايات المتحدة ، وعمل على أن يزن الأمور معها جيداً ، فإذا حدث وتطابقت وجهات النظر المصرية والأمريكية إزاء الغزو العراقي للكويت فإن في ذلك حل للمشكلة ، إذ أن مصر بحكم ما تم شرحه في المبحث الأول من هذا الفصل من أسباب سياسية واقتصادية وأمنية ومصلحية

---

(1) محمد وجدى قنديل . مرجع سابق ، ص 16 .

(2) د/ ودودة بدران . "أزمة الخليج والنظام الدولي" . مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول/الثاني ، (ربيع/صيف 1991) ، ص 46 .

(3) زينب عبد العظيم محمد . الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1981-1991) . مرجع سابق ، ص 247 .

مصرية وعربية ، لابد وأن تقف ضد هذا الغزو ، كما أن الولايات المتحدة لابد وأن تقف ضده بحكم مصالحها وأهدافها في المنطقة ، والتي سبق إيضاحها أيضاً .

ومن ثم ، وجد تلاق في المصالح بين الطرفين ، وهو ما سهل بعد ذلك التلاقي في المواقف ، كما أن الجبهة التي معها الحق وهى الأقوى في نفس الوقت ، هي جبهة الأمريكيين والخليجيين ، والقوات الأمريكية قد استدعيت ـ وقتئذ ـ إلى المنطقة بالفعل ، ولم يكن بمقدور مصر عمل شيء لمنع السعودية من استدعائها ، كما أن مصر ضد الغزو ولا تريد للعراق أن يحقق أهدافه من الغزو ، حتى لا يقوى ويهدد مكانتها ودورها ومصالحها . ومصر لا تستطيع أن تتجه صوب الجبهة الأخرى ـ جبهة الضعفاء ـ لأن موقفها مدان عالمياً ـ كما بدا في مجلس الأمن منذ اليوم الأول ـ والجبهة الأولى هي التي تملك المال والسلاح والقوة ، فلماذا لا تقف مصر معها ، وتغض الطرف عن مساحة الخلاف حول الحل العسكري والاستدعاء للقوات الأجنبية ، وبالتالي يمكن لمصر أن تكسب من هذه المؤازرة وتحصل على عدد من التنازلات ، كالتنازل عن الديون المستحقة على سبيل المثال .

إن غالبية المحللين السياسيين رأوا أن النظام المصري قد حسب موقفه من الأزمة في ضوء علاقته بالولايات المتحدة هكذا أو وفقاً لهذا المنطق[1] ، إلا أنه ورغم أن مصر ولأسباب عديدة كانت ستتخذ الموقف المعارض للغزو العراقي ، حتى بدون تدخل قوة عظمى كالولايات المتحدة ، ولكن من الصعب تصور أن موقفها السياسي كان سيكون بنفس ذلك القدر من التشدد

---

(1) عبد الستار الطويلة . مرجع سابق ، ص 288،289 .
أيضاً : التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 271،272 .

الذى كان عليه ، وبالتالي يرجح أن نظام الرئيس مبارك - والذى كان يواجه التزامات مالية كبيرة تجاه الدائنين - أدرك أنه يمكن أن يساوم بموقف متشدد ضد العراق في مقابل إنهاء المفاوضات الطويلة والشاقة المعلقة مع صندوق النقد الدولي ، وإلغاء جانب كبير من الديون الخارجية المستحقة[1] .

فمسألة الديون الخارجية واستحكام أزمتها شكلت دافعاً أساسياً للضغط على مصر لتبنى اتجاه سياسي معين خلال الأزمة ، ولقد أدرك صانع القرار المصري إمكانية الاستفادة من خلال هذا الموقف بحل أزمة هذه الديون ، وهو ما كان يصعب أو يستحيل حلها لولا وقوع هذه الأزمة واستثمارها المتبادل من جانب الطرفين[*] ، ولعل الدليل الواضح على ذلك ، أنه رغم استحكام أزمة هذه الديون قبل أزمة الخليج 1990 ، ووصول مصر إلى مرحلة بالغة الصعوبة والحرج ، فإن الولايات المتحدة والغرب لم يتفاعلوا مع مصر ولم يستجيبوا لمطالبها بتخفيف وطأة تلك الديون ، على الرغم من احتفاظ مصر معهم بعلاقات ودية[2] .

وعلى حد قول الرئيس مبارك نفسه : "حاولت وبذلت المستحيل منذ عام 1982 ، من أجل تخفيض أو جدولة الديون العسكرية الأمريكية على مصر دون جدوى"[3] ، وعلى حد قول الدكتور/ مصطفى الفقي : "كنا نحلم مجرد حلم بإسقاط نصف الديون العسكرية للولايات المتحدة ، ونتيجة لموقف مصر من أزمة الخليج أسقطت كلها"[4] .

---

(1) د/ زينب عبد العظيم محمد . "صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية - جوانب سياسية" . مرجع سابق ، ص 147 .

(*) كان السفير المصري في واشنطن وقتئذ عبد الرؤوف الريدي ، أول من نبه إلى أن هذه هي اللحظة التاريخية التي يجب استثمارها لإلغاء هذه الديون، وقام بدعم من القيادة السياسية بتعبئة رأى عام داخل الإدارة والكونجرس مؤيداً لهذا القرار .. أنظر في ذلك : سفير دكتور/ السيد أمين شلبي . مرجع سابق ، ص111 .

(2) د/ جمال على زهران . "تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر" . مرجع سابق ، ص 127 .

(3) حديث للرئيس مبارك . الأهرام المسائي ، 1993/10/3 ، ص 3 .

(4) حديث الدكتور/ مصطفى الفقى . في ندوة بالمركز الكشفي العربي الدولي بالقاهرة ، 1993/6/21 .

وخلاصة القول ، أن النظام المصري قد استفاد كثيراً من ذلك الدور الذى لعبه أثناء هذه الأزمة توافقاً مع السياسة الأمريكية ، حيث أن دور القاهرة النشيط ضد العراق في تلك الآونة كان نتاج أو محصلة حساب ذكى لمصالح مصر الاستراتيجية والاقتصادية والمالية[1] .

وفيما بعد الأزمة ، ازدادت التحالفات المصرية الأمريكية ، واكتسبت المزيد من قوة الدفع ، نظراً لتزايد الإدراك الأمريكي لأهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به مصر في تأمين المنطقة .

وقد عبرت تصريحات المسئولين الأمريكيين في أعقاب الحرب عن ضرورة تدعيم وتقوية العلاقات العسكرية بين البلدين ، بعدما أثبتت هذه العلاقات أنها ذات أهمية محورية لكليهما[2] ، حيث أصبحت واشنطن تنظر إلى مصر كحليف قوى وثابت في المنطقة ، يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات[3] .

وانطلاقاً من هذا رأى بعض المحللين السياسيين ، أن الدور المصري على ضوء ذلك قد تزايد وأصبح من الممكن أن تأخذ مساعدات من باب الاستحقاق وليس من باب العطف ، لأنها تقوم بدور عملي يمكن أن يكون مفيداً للنظام العالمي ، والدليل قطعاً هو دورها أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية[4] .

* ويمكن الوقوف بصورة أفضل وأعمق على طبيعة العلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال الأزمة من خلال استعراض نتائج تحليل أراء الأساتذة والخبراء المشاركين في الاستبيان ، في سياق التالي :

---

(1) Judith Miller . Op. Cit. , P 10 .

(2) حسين معلوم . مرجع سابق ، ص 113 .

(3) د/ صلاح سالم زرنوقة . مرجع سابق ، ص 286 .

(4) محمد حسنين هيكل فى حديث هام وخطير . مصر الفتاة ، 1991/9/2 ، ص 3 .

1 ـ على الجانب السياسي :

جدول رقم (4-1)

تحليل أراء الخبراء على الجانب السياسي خلال أزمة وحرب الخليج 90-1991

م	مضمون السؤال	نعم		لا		أخرى تذكر	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	الموقف المصري من أزمة الخليج كان انحيازاً كاملاً للموقف الأمريكي	12	38.7	16	51.6	3	9.7
2	الموقف المصري من أزمة الخليج كان البديل الأفضل للتصرف السياسي	16	51.6	15	48.4	-	-

ويتضح من الجدول : أن (38.7%) من الخبراء رأوا أن الموقف المصري أثناء أزمة الخليج كان انحيازاً كاملاً للولايات المتحدة ، إلا أن النسبة الأكبر (51.6%) لم يروا ذلك ، وأكدوا على وجود درجة من الاستقلالية لمصر خلال الأزمة في مواجهة الولايات المتحدة ، في حين أن (9.7%) رأوا أن الموقف المصري كان توافقاً وليس انحيازاً ، وفيما يتعلق بموضوع إنهاء الغزو العراقي للكويت فقط وليس لمجمل الموقف الأمريكي .

ـ كما رأى (51.6%) أن الموقف المصري أثناء الأزمة كان البديل الأمثل من المنظور السياسي ، في الوقت الذى رأى فيه (48.4%) أنه لم يكن البديل الأمثل ، فكانت هناك بدائل أخرى أفضل في إطار حل عربي ـ عربي ، أو محاولة الوصول إلى حلول وسط وما إلى ذلك .

جدول رقم (4-2)

رؤية الخبراء لطبيعة العلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال أزمة وحرب الخليج 1991-90

تحالف		صداقة		توافق في السياسات		توافق في المصالح		تبعية		خصومة		أخرى تذكر	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	3.2	–	–	5	16.1	14	45.2	8	25.8	–	–	3	9.7

ويتضح من الجدول : أن (45.2%) من الخبراء رأوا أن العلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال الأزمة والحرب كانت توافق في المصالح ، و(25.8%) رأوا كونها علاقة تبعية للولايات المتحدة ، و(16.1%) أنها توافق في السياسات ، و(3.2%) أن العلاقات كانت تحالف ، في حين أن (9.7%) كانت لديهم إجابات أخرى ، مثل : مزيج من توافق السياسات وتوافق المصالح ، توافق سياسات حكمه تحقيق الطرف الأمريكي لمصالحه جبراً ، علاقة هيمنة من قوة عظمى مهيمنة على قوة إقليمية لها دور على مستوى المنطقة العربية .

2 ـ على الجانب العسكري :

جدول رقم (4-3)

تحليل أراء الخبراء على الجانب العسكري خلال أزمة وحرب الخليج 90-1991

م	مضمون السؤال	نعم		لا		أخرى تذكر	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	شكلت الديون العسكرية الأمريكية خلال هذه الفترة أداة ضغط على مصر للإذعان للسياسة الأمريكية	22	71	6	19.4	3	9.7
2	إلغاء الديون العسكرية الأمريكية لمصر كانت المحرك أو الدافع للموقف المصري خلال الأزمة	12	38.7	15	48.4	4	12.9

ويتضح من الجدول : أن (71%) من الخبراء رأوا أن الديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر ، شكلت أداة ضغط عليها خلال الأزمة ، إلا أن (19.4%) رأوا عكس ذلك وأنها لم تشكل أداة ضغط فعلية ، في حين أن (9.7%) كانت إجاباتهم بـ "إلى حد ما" كإجابة غير قاطعة .

ـ وفيما يتعلق بكون إلغاء مثل هذه الديون كان الدافع أو المحرك للموقف المصري أثناء الأزمة ، رأى (48.4%) أنها لم تكن كذلك ، في حين وافق (38.7%) على أنها كانت المحرك والدافع للموقف المصري ، إلا أن (12.9%) أوضحت إجاباتهم أنها كانت أحد الدوافع فقط ، في إطار دوافع وعوامل أخرى عديدة ، وأنه في غياب هذا الدافع كان من الممكن أن يكون

الموقف المصري أقل تشدداً ، في الوقت الذى عمد فيه البعض إلى استخدام لفظ "إلى حد ما" بما لم يحسم الإجابة .

3 ـ على الجانب الاقتصادي :

جدول رقم (4-4)

تحليل أراء الخبراء على الجانب الاقتصادي خلال أزمة وحرب الخليج 90-1991

م	مضمون السؤال	نعم		لا		أخرى تذكر	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	شكلت المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر أداة ضغط على مصر خلال هذه الفترة	18	58.1	9	29	4	12.9
2	إلغاء الديون الأمريكية لمصر ومنحها المساعدات وتدخلها لدى نادى باريس لصالح مصر، كان دافعاً للموقف المصري خلال الأزمة	12	38.7	15	48.4	4	12.9

ويلاحظ من خلال الجدول : أن النسبة الأكبر (58.1%) من السادة الخبراء قد رأوا أن المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر قد شكلت أداة ضغط على مصر خلال الأزمة ، في حين رأى (29%) منهم أنها لم تكن كذلك ، وأن (12.9%) ، كانت إجاباتهم تحمل تعبير "إلى حد ما" ، كإجابة غير قاطعة ، أو أن ذلك تحقق بالفعل ولكن بصورة جزئية .

ـ وفيما يتعلق بكون إلغاء الديون الأمريكية المستحقة على مصر ومنحها المساعدات والتدخل لصالحها لدى نادى باريس لجدولة ديونها ، كان دافعاً للموقف المصري خلال الأزمة ، رأى (38.7%) تحقق ذلك ، في حين أن النسبة الأكبر (48.4%) رأوا العكس ، وأن ذلك كله لم يكن الدافع للموقف المصري أثناء الأزمة ، إلا أن (12.9%) أكدت إجاباتهم وجود دوافع مختلفة وعديدة وراء الموقف المصري أثناء الأزمة وليس ذلك فقط ، في إطار فهم عام للمصالح القومية المصرية والعربية .

* ومما تقدم ومن خلال استعراض تحليل نتائج الاستبيان ، يلاحظ أنه لم يكن هناك تبايناً بين تلك النتائج وبين النتائج والآراء السابق عرضها من خلال الدراسة النظرية للعلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال الأزمة ، باستثناء مؤشرين فقط :

الأول ـ أن النسبة الأكبر من المشاركين في الاستبيان (51.6%) رأوا أن الموقف المصري أثناء الأزمة لم يكن انحيازاً كاملاً للموقف الأمريكي ، ولعل هذا يتناقض بصورة واضحة مع الدراسة النظرية التي أكدت بالفعل وبدرجة كبيرة انحياز الموقف المصري للولايات المتحدة أثناء الأزمة .

الثانى ـ أن النسبة الأكبر أيضاً ، (51.6%) ـ يلاحظ أنها نفس النسبة السابقة مما يؤكد على أن الاختيار كان واحداً لنفس الخبراء ـ أكدت على أن الموقف المصري من الأزمة كان البديل الأفضل للتصرف السياسي ، ولعل هذا أيضاً يتناقض مع الدراسة النظرية ، التي أكدت على أنه كان هناك بدائل كثيرة أفضل ـ كما سبق ـ وأن التصرف المصري لم يكن البديل الأمثل سياسياً .

وإجمالاً يمكن القول : أن العلاقات المصرية ـ الأمريكية بجوانبها المختلفة كانت عاملاً ومحدداً رئيسياً ساهم في تشكيل الموقف والدور المصري أثناء

أزمة وحرب الخليج الثانية ، إلا أنها لم تكن العامل الأوحد ، بل تشابكت وتفاعلت في إطارها عوامل عديدة أخرى ساهمت في بلورة الموقف المصري . ورغم أن مصر قد كوفئت على دورها أثناء الأزمة من قبل الولايات المتحدة ـ كما سبق ـ فإن ذلك لم يعنى أن تلك المكافأة كانت المحرك للموقف المصري ، بل يلاحظ أنه كان هناك دائماً عامل المصلحة القومية المصرية ، الذى أولته القيادة السياسية المصرية أهمية بالغة عند صنع القرار السياسي أثناء الأزمة ، ولعل التداعيات التي تمخضت عن الأزمة قد كشفت عن ذلك بوضوح وجلاء .